جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الاوروبي اتجاه دول شمال افريقيا (الجزائر ، تونس والمغرب)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالب(ة) :
بن ظاهر نائلة

إشراف الأستاذ (ة):
د. طيايبة ساعد

الأستاذ	الرتبة
عبد الله زبيري	رئيس اللجنة
طيايبة ساعد	المشرف و المقرر
شطاب كمال	الممتحن

السنة الدراسية:

2018/ 2019 م

بسم الله الرحمان الرحيم

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره شكرا جزيلا على نعمته بأن أنعم علينا بالعلم ووفقنا

في دراستنا وإتمام إعداد مذكرتنا

فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

من لم يشكر لم يشكر الله

نتقدم بشكرنا الجزيل وعرفانا إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ

المـشرف

" الدكتور طيايبة ساعد "

الذي أضاء لي طريقي بعلمه وانار لي طريقي بعقله

ولا يسعنا في هذا الإطار إلا التقدم بأحر معاني الشكر ولامتنان لكل من الدكاترة سالم الحسين

رحموني فتح النور .واخص بالذكر بوعيسي حسام الدين.

والشكر الخالص لجميع الأسرة الادارية القائمة على تسيير شؤون الطلبة

بجامعة محمد بوضياف –المسيلة–

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أنعمه الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يتغمد روحه الجنة وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والـدي العـزيــز لخـضر رحـمة الله عليـه

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أغلى الحبايب

أمــي الـحبيـبة بلمشري صليحـة

إلى من بها أصغر وعليه أعتمد إلى من اظهرت لي ما هو اجمل في الحياة وكانت ملاذي وملجئي

الى من اثرتني على نفسها

أختـي دلال

الى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها

اخواتي:

رفيقة دربي وعليها اعتمد*منال* الى شمعة حياتي و بوجودها اكتسب قوة *فادية* الى المحبة التي لا حدود لمحبتها وصفاء قلبها *خلود*

و من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها

*اخواتي

إلى من أرى التفاؤل بعينها والسعادة في ضحكتها إلى شعلة النور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك يا ضحكة المنزل و يا برعمة الغد

ميرال سعيدة

وفي نهايتي مشواري اريد ان اشكركم على مواقفكم النبيلة

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة سواء من قريب او من بعيد أشكره جزيل الشكر

خاصة جامعةة محمد بوضياف *المسيلة * والاساتذة الافاضل دون استثناء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الجميع كافة إنشاء الله تعجبكم وتستفيدون منها

وشـكرا.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الاول :الممارسة الدبلوماسية: نظرة اقتصادية.

المبحث الاول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الاول: تعريف الدبلوماسية.

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثالث: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الاول: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: اساليب الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثالث: نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الترغيب والترهيب للدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الاول: أدوات ترغيب دبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: ادوات ترهيب الدبلوماسية الاقتصادية.

الفصل الثاني: ملامح الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية تجاه دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس والمغرب).

المبحث الاول :الاتحاد الاوروبي.

المطلب الاول :نشأة وتأسيس الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: تعريف بسياسة الجوار الاوروبية والاورو متوسطية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي.

المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لدول الشمال افريقيا.

المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية لدول شمال افريقيا.

المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول شمال افريقيا.

الفصل الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية الاورو متوسطية (الجزائر التونس المغرب).

المبحث الاول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الاول: الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية التونسية.

المطلب الاول: تونس في الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو تونسية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية.

المطلب الاول: المغربية في الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو مغربية.

خاتمة.

تعد التكتلات الاقتصادية حربا تمر عليها الأوضاع السياسية و الاقتصادية نظرا للاختلافات تشهدها القارات، خاصة بعد الحروب العالميتين الأولى والثانية، حيث تعد هذا الاختلافات جوهر النظام العالمي الجديد و نتج عنها ظهور الأقطار تزعمت السياسات الاقتصادية. إذ أن التنمية الاقتصادية هو الهدف الأساسي للدول ذات القوة الاقتصادية، لتحسين و تطوير سياساتها الاقتصادية إما داخليا أو خارجيا، أما الجانب الأخر فهو يتكون في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ولعلى أبرزها يمكن في جذب الاستثمارات، والحصول على الرؤوس الأموال فحين أن الحل الأنجع هو الحصول على قروض من دول، أو مؤسسات دولية وهذا ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية عبارة عن عملية تفاوضية بين الدول المتقدمة و دول النامية باعتبارها ذات قوة الاقتصادية كبيرة، و ذات إمكانية التحكم في العمليات التعاون الاقتصادي و التجارة الخارجية، و تتمثل الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم مساعدات المالية و القروض و مشاريع الاستثمارية.... وغيرها، فهي أداة السياسية الاقتصادية تستعمل لجلب الاستثمارات و الأسواق و فرض الهيمنة الاقتصادية.

سعت دول الاتحاد الأوروبي لإقامة العلاقات الدولية مع الدول المتوسطية و الضفة المتوسطية، بغية تطوير و تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وتعرف بالشراكة الأورو متوسطية. تعد الشراكة الأورو متوسطية عبارة عن علاقات الاقتصادية تدمج بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية بهدف تكوين استقرار سياسي و اقتصادي و أمني، وعمل على الصفقات الاستثمارية في دول ضفة المتوسطية و تبادلات التجارية من أجل التعاون في الميادين الاقتصادية و تعايش في الرفاهية، و تنوع ثقافي.

تقوم الشراكة الأورو متوسطية للدول الضفة الجنوبية الجزائر، تونس و المغرب على إقامة منطقة التبادل الحر، و العمل على إرساء الآليات الاقتصاد السوق بهدف تشكيل سياسات الاقتصادية تواكب الاقتصادي العالمي و التنمية القدرة التنافسية بين الدول.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول و مختلف البنيات الاقتصادية، من أجل تعزيز المكاسب الاقتصادية لكلا الطرفين. ويرتبط هذا الموضوع بالدبلوماسية الاقتصادية و علاقاتها بالاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية لضفة الجنوبية، و كيف تعاملا الطرفين مع الشراكة التي تعرف بالشراكة الأورو متوسطية مع الدول الجزائر، تونس والمغرب في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، وكيف تعاملت الدول المغاربية الثلاثة مع الدبلوماسية الاقتصادية و طريقة التأثر و كيفية العمل بها، و التحديات السياسية والاقتصادية على الصعيد الداخلي و الخارجي للدول الضفة الجنوبية المتوسطية في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق التعاون الاقتصادي و إنشاء منطقة التبادل التجاري مع دول الضفة الجنوبية المتوسطية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. وبالتالي ضمان الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي لكلا الأطراف و القدرة على إنشاء الآليات الاقتصادية بغية القدرة التنافسية في الدخول لمضمار الاقتصادي العالمي.

مبررات اختيار الموضوع:

1_مبررات الموضوعية:

تكمن المبررات الموضوعية في دراسة الدبلوماسية الاقتصادية و تحديد دور الدبلوماسية في العلاقات الاقتصادية والسياسية، بين الدول المتقدمة و النامية من خلال العلاقات الثنائية، الإقليمية، الجماعية ومتعددة الأطراف

دراسة الدبلوماسية الاقتصادية و كيفية التعامل مع الدول على مستوى الترغيب أو الترهيب و الأساليب التي تنتهجها الدول في الدبلوماسية الاقتصادية.

اتفاقية الشراكة بين الدول الأوروبية و دول الضفة الجنوبية المتوسطية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، مع إبراز الآليات الدبلوماسية الاقتصادية التي تعتمدها الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدول الضفة الجنوبية المتوسطية.

2_مبررات الذاتية:

تمكن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية في لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها تندرج ضمن الدراسات الدبلوماسية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، وكذا التطلع للجانب الاقتصادي في الدبلوماسية للدول الاتحاد الأوروبي و الدول الضفة الجنوبية المتوسطية، من أجل تحسين العلاقات الاقتصادية واستيعاب الواقع الاقتصادي لكلا الأطراف، بالإضافة إلى الطموح لدراسات العليا.

أهداف الدراسة:

تعد العلاقات الدولية مجموعة من الأنشطة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعمل لكسب العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ومن بين هذه المكاسب هي الدبلوماسية الاقتصادية والتي بدورها تقوم على إبراز العمل الاقتصادي لأي دولة على الصعيد الداخلي أو الخارجي، و تسعى لربط بين الاستراتيجيات التنمية و المصالح الاقتصادية، وتقوم أيضا على توضيح العلاقات بين طرفين سواء ذو الكفاءة وغير كفاءة في التعاونات السياسية والتعاونات الاقتصادية، تسعى الدبلوماسية الاقتصادية للتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية و محاربة الجرائم الاقتصادية.

باعتبار أن الدراسات الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت حديثة، إلا أن وجوب دراستها من بدايتها ثم مواكبة تطوراتها، فهي تعمل على تحسين صورة الاستثمارات الأجنبية و تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول، بطرفيها التشجيعي و العقابي، و العمل على توضيح

العلاقات بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية السياسية بالإضافة إلى توضيح بعض المفاهيم المتشابهة للدبلوماسية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

أصبح الاقتصاد أداة سياسية تستخدما الدول لكسب الفرص التعاون بين الدول الأخرى، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين سياستها الخارجية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، فهي تقوم على إقامة التعاون الاقتصاد بين الدول المقدمة و الدول النامية، وهذا ما يتضح في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الضفة الجنوبية المتوسطية، والتي تعرف بالشراكة الأورو متوسطية لدول الضفة الجنوبية (الجزائر، تونس والمغرب). ومنه تطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الشراكة الأورو متوسطية للضفة الجنوبية في الدبلوماسية الاقتصادية؟

ومن هذه الإشكالية، تتدرج الأسئلة الفرعية:

1_ ما هي الدبلوماسية الاقتصادية؟ و ماهي المستويات معتمدة في الدبلوماسية الاقتصادية؟

2_ كيف تعاملت الدول الضفة الجنوبية المتوسطية (الجزائر، تونس والمغرب) مع الدبلوماسية الاقتصادية؟

3_ كيف كان الواقع الشراكة الأوروبية مع الدول الضفة الجنوبية المتوسطية؟

فرضية الدراسة:

من خلال الإشكالية سابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

نجاح الشراكة الأورو متوسطية لضفة الجنوبية يتعلق بالسيطرة القوة الاقتصادية على الدول النامية والاستغلال التام للموارد و الوضع الاقتصادي لهذه الدول.

الفرضيات الفرعية:

1_ تعد الدبلوماسية الاقتصادية عبارة عن المجموعة من الأدوات الاقتصادية .

2_ ينص مؤتمر برشلونة على الشراكة الأوروبية مع دول الضفة الجنوبية المتوسطية.

3_ تطمح العلاقات الاقتصادية الأوروبية في إنشاء المنطقة التبادل الحر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: احتوت هذه الدراسة على فترات الزمنية متعددة، نتيجة لظهور الدبلوماسية الاقتصادية و المراحل تطورها ونشأتها، فحين نتطرق إلى مسار برشلونة 1995 الذي يضم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و الدول الضفة الجنوبية المتوسطية (الجزائر، تونس و المغرب)، إلى غاية إنشاء المنطقة التبادل الحر.

الإطار المكاني: الإطار المكاني لموضوع هو منطقة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر، تونس و المغرب، و في جهة المقابلة منطقة التي تضم دول الاتحاد الأوروبي.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية الليبرالية الاقتصادية:

الليبرالية الاقتصادية: تترأس الليبرالية الحريات الاقتصادية من التبادل السلع و آليات الاقتصاد السوق، بحيث يقوم النظام الاقتصادي على التبادل المصالح الاقتصادية، تحت خضوع النظام السياسي للقطاع الاقتصادي.

تخضع الليبرالية الاقتصادية لكتابات آدم سميث للاقتصاد السياسي الذي يؤمن بفكرة السوق الحر، بحيث تركز هذه النظرية على أهمية جانب الاقتصادي الحر، حيث تنص هذه المقاربة على حماية الدولة من طرف السلطات، وعملت هذه الليبرالية على إقامة التجارة

الحرة. وتعتبر هذه النظرية الباب للخروج من الصراعات الاقتصادية بين الدول وسبيل الإنشاء الاقتصاد السوق.

الإطار المنهجي للدراسة:

تتنوع المناهج البحث العلمي بتنوع المجالات العلمية، فعليه يفترض على الباحث العلمي الاستعانة بالمناهج العلمية من أجل تأكيد أو النفي الفرضيات التي قام بدراستها، والحصول على الفرضية صحيحة. و قد تم الاعتماد علة مجموعة من المناهج في إطار هذه الدراسة، ومنها:

المنهج التاريخي:

يقوم المنهج التاريخي على استقراء الماضي للدبلوماسية الاقتصادية، وهو ما يساعد على كشف و التطور الظاهرة، و قد يعتمد هذا المنهج على الوثائق و المستندات التاريخية، قد تفسر الظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية وعلاقات الاقتصادية بين الدول الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية المتوسطية.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع من خلال وصفها وصفا دقيقا. وهذا المنهج يصف النشاط الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات بين الدول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، مع وصف الواقع الاقتصادي لكلا الأطراف في إطار الشراكة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

الدبلوماسية الاقتصادية: هي عملية تعزيز السياسات المتعلق بالإنتاج و حركة تبادل السلع و الخدمات والعمل والاستثمارات في البلدان الأخرى[1].

الشراكة الأورو متوسطية: تعرف بعملية برشلونة، و هي عملية اقترحتها إسبانيا لتعزيز العلاقات المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل دول شمال إفريقيا، و تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة المتوسطية و العمل على تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة.

أدبيات الدراسة: من خلال الدراسات السابقة وجدت بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، فهي تكشف الدراسات التي تتقاطع مع الموضوع ومنها:

مذكرة ماجستير بعنوان **الدبلوماسية الاقتصادية في العصر العولمة** سنة 2010، للباحث عبد الحميد مشري حيث حاول تقديم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية في العصر العولمة مرورا بالوظائف التي تخص الدبلوماسية الاقتصادية و إعطاء التفسير للمقاربات مع التحولات البنيوية وينهي كلامه بآليات الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة.

أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا أنموذجا) أطروحة دكتوراه من الإعداد الباحث صلاح الدين حمد في سنة 2015، تطرق فيها لمفهوم الدبلوماسية و المقاربات الاقتصادية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، مرورا بالعلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية و التنمية الاقتصادية، وحاول الباحث في الأخير على إعطاء التفسير للدبلوماسية الاقتصادية السورية بعد الحرب و قبلها.

[1]-عبد الحميد مشري, **الدبلوماسية الاقتصادية**, رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسيةوالاعلام2009\2010,ص31.

تقييم الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي _الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية_ عن مجلة البشائر الاقتصادية العدد04 صدرت في أفريل للباحثين أسماء يعقوب و محمد العربي بن لخضر، والذي يتناولان مسار عملية برشلونة من أجل تحقيق الشراكة الأورو متوسطية، من خلال توضيح دور الدبلوماسية في دعم الاقتصادي و توضيح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

الصعوبات الدراسة:

اتسم موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بالقلة المراجع خاصة العربية، حيث تم الاعتماد على اجتهاد مجموعة من الباحثين حول المذكرات و الأطروحات و المجلات، بالإضافة عدم توفر الوقت الكافي وعدم إيجاد فرصة من أجل ترجمة الكتب و التقارير باللغة الأجنبية، خاصة غياب مصدر المعلومة.

تقسيم الدراسة:

وعليه تم الدراسة بالمقدمة كمدخل للموضوع من خلال تقديم شرح وجيز، ثم تقسيم العمل إلى 03 فصول أساسية وهي:

الفصل الأول: يتحدث عن الممارسة الدبلوماسية بنظرة الاقتصادية من خلال تقديم مفهوم الدبلوماسية وتطورها، ثم تقديم بعض التعريفات حول الدبلوماسية الاقتصادية من مختلف الكتاب مرورا بنشأة الدبلوماسية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فهو يتحدث عن تعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية، و أساليب التي فسرتها من خلال عرض مجموعة من نماذج وأخيرا، المبحث الثالث الذي يتناول الشقي الدبلوماسية الاقتصادية من أدوات الترغيب و الترهيب.

الفصل الثاني: والذي يعد لب الموضوع و تدور أحداثه حول ملامح الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية تجاه دول شمال إفريقيا(الجزائر، تونس والمغرب)، بداية بنشأة و تأسيس الاتحاد الأوروبي إلى غاية تقديم التعريف بالشراكة الأورو متوسطية و السياسية الجوار الأوروبية، أما المبحث الثاني يتحدث عن الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي والتي من خلالها نتناول العلاقات الاقتصادية للدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى السمات الدبلوماسية الاقتصادية للدول الأوروبية، و أخيرا نتطرق للحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية للدول الشمال إفريقيا من خلال العلاقات الاقتصادية لهذه الدول، مع السمات الدبلوماسية الاقتصادية للدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب).

الفصل الثالث: أما الفصل الأخير فهو يتناول الدبلوماسية الاقتصادية الأورو متوسطية ل الجزائر وتونس والمغرب، فهو يتحدث عن الجزائر و تونس و المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية لكل دولة، أما من جهة الشراكة الأورو متوسطية فهو يتحدث عن الشراكة الأورو مغاربية لجزائر، تونس و المغرب في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الأول :مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ظهرت الدبلوماسية بشكل عام كسلوك فطري وذلك واعتبارها وسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة، ومع تعاقب العصور تطورت مصطلح الدبلوماسية ، وهذا التطور أدى إيجاد وسيلة من قبل هذه الأنظمة في مختلف مجالات السياسية وخاصة الاقتصادية للتواصل فيما بينها .

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية.

الدبلوماسية مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات[1] بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة ،وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث .

وقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطور الدبلوماسية بحد ذاتها:

تعريف ارتست ساتو: إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة[2].

تعريف انتوكوليز: الدبلوماسية هي مجموعة المعرفة والفن اللازمين.

تعريف ريفير: الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة[3].

---

[1]-عبد الحميد مشري, **الدبلوماسية الاقتصادية**, رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسيةوالاعلام2009\2010,ص11

[2]-هاجر اوناف, **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات الدول الساحل**, مذكرة ماستر(غير منشورة), المدرسة الوطنية للعليا للعلوم السياسية,2015\2016ص15.

[3] -Alphonse Rivier،**principes du droit des gens** ،1 éd،arthur rousseau édireur 1896،p 432 .

تعريف فوديري: الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة[1] والقوى الأجنبية والعمل، على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج وإدارة الشؤون الدولية وتوحيد والمتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة.

تعريف معاوية بن أبي سفيان: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت, إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها[2]".

تعريف فيليب كوليز: الدبلوماسية هي الوسيلة التي يتبعها أحد الأشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية، بالوسائل السلمية خاصة من خلال المفاوضات.

تعريف سموحي فوق العادة: هي فن تمثيل الحكومة ،ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومة الأجنبية، و السهر على أن تكون مصالح البلاد محفوظة في الخارج، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية [3].

نشأة وتطور الدبلوماسية:

يعود مصطلح الدبلوماسية إلى أصل يوناني، فهي مشتقة من فعل "ديبلو" ويعني يطوي أو يثني، جاءت على شكل وثائق رسمية مطوية أو مثنية تعرف باسم"دبلوما"،تصدر تلك الوثيقة الرسمية عن أصحاب السلطة والحكام وتبعث في مناسباتهم الرسمية، يتمتع أصحابها بامتيازات ومعاملات خاصة أثناء السفر لأداء المهمة الملقاة على عاتقهم[4].

استعمل لفظ الدبلوماسية في القرن 17، في وثائق الرسمية و تعليم طريقة حفظها، ثم ترجمتها إلى فك رموزها عن طريق ما يعرف بأمناء المحفوظات، وأطلق على صاحب هذا العمل بالدبلوماسي، و الدبلوماسية بالنسبة لـ"دبلومات".

---

[1]-عبد الحميد مشري,**مرجع سبق ذكره**.
[2]-علي حسين الشامي،**الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**،ط4،عمان:دار الثقافة،2009،ص28.
[3]-سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة،ط1،دمشق:دار اليقظة،1973،ص3.
[4]-عمر توفيق كمال، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، ص 17.

تم تداول مصطلح الدبلوماسية أو الدبلوماسي، نهاية القرن 18وأصبحت تعرف حاليا بإدارة العلاقات الدولية، استعمل لفظ الدبلوماسية في انجلترا باللغة الانجليزية، كانت تطلق على ممثلي دول الأجنبية، وفي فرنسا ظهرت أثناء الثورة الفرنسية وعرف بالتفاوض، و يطلق على الدبلوماسي بالمفاوض[1]. بدأ تداول المصطلح و العمل الدبلوماسية إلى أن اكتسبت مجموعة من القواعد و المراسم، وأخذت تتطور حتى مؤتمر فيننا 1815، وظهر كوادر دبلوماسيين من رجال السياسة، كان الإسبان أول من استخدم كلمة سفير وسفارة.

تطورت الدبلوماسية وانطلقت من اليونانية، ثم اللاتينية، ثم الأوروبية فهي تحمل معنيين:
الأول: وثيقة رسمية تحتوي على المهمة الموفد بها مع التوصيات من طرف أصحاب السلطة، بالإضافة إلى صفات المبعوث من أجل معرفته وأنه من جهة طرف خاص[2].
الثاني: كان الرومان يستعملون الدبلوماسية للتعبير عن طباع المبعوث، وتحتوي موجود للبعثة على المودة و تجنب النقد و الالتزام بالآداب.[3]

ارتبط تطور الدبلوماسية عبر فترات تاريخية مختلفة، وذلك بتطور ممارستها حتى القرن 19، حيث حددت وظائفها و مزاياها وخصائصها.

أما عربيا، اكتشف الباحثون الأثريون نظام يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، وكانت تلك الاكتشافات في مناطق الشرق الأوسط و الجزيرة العربية، وذلك يدل على أن الحضارات التي ظهرت في المنطقة العربية اهتمت بحل النزاعات الدولية بطرق الدبلوماسية.

[1]-عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2005،ص34.
[2]-عزالدين فودة ،**النظم الدبلوماسية**، القاهرة: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع،1998،ص61.
[3]-عز الدين فودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

أما الوقت الإسلام، حيث ساهمت الدبلوماسية بشكر الكبير على نشر الدين الإسلام و توطيد العلاقات التجارية والسياسية قائمة على المودة و عدم اللجوء إلى الحروب ونزاعات[1]، وحلها بطريقة سلمية دون أي ضرر، وهذا ما جعلها تمتاز بتفوقها الدبلوماسي[2].

يمكن القول أن الدبلوماسية نشأت منذ العصور القدامى، وكانت مبنية على التفاهم بين مجموعات البشرية. بعد قيام أول مجتمعات البشرية و ازدادت مصالحها ،كانت تمارس الدبلوماسية على شكل سلوك اجتماعي يقوم على مبدأ التفاهم و تحقيق السلام، بعد تطور مفهومها اختلف الدبلوماسية في أشكال وتقاربت من حيث الأغراض والوسائل.

[1]-عبد الهادي التازي، **الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية**، مجلة المنهل المغربية،عدد17،تونس،ماي 1970،ص40.
[2]-عمر توفيق كمال، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين**، ص17.

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية.

كانت الدبلوماسية الاقتصادية موجودة منذ الأزل، إلا إنها لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار، حيث ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أرى إلى ظهور تعريفين لها:

التعريف القديم للدبلوماسية الاقتصادية: هي العلاقات التبادلية التجارية ظهرت بين الحضارات القديمة المختلفة، عن طريق وثائق تجارية تكتب على الألواح من الطين، وأيضا وجود التجارة التبادل بالسلع و المصنوعات الخارجية، ثم بدأ المصطلح بالتطور ووصل إلى التمثيل المبعوثين والتجار من طرف الحكومة.

التعريف الحديث للدبلوماسية الاقتصادية: كان للاستعمار الأوروبي سببا في لازدهار التجارة سواء قديما أو حديثا، حيث بلورت الدول الأوروبية مكاسبها على شكل امتيازات والاتفاقيات من أجل بقاء في سيطرتها، و إبرام اتفاقيات والعلاقات بين دول بسبب التجارة، حيث تسببت الحرب العالمية في خلق فوضى سياسية والاقتصادية، خاصة بعد بروز بالعولمة[1] وظهور منظمات الاقتصادية الدولية، أدى إلى تراجع دور الوزارات الخارجية.

الدبلوماسية الاقتصادية: أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية سلاح ذو حدين، لقوية العلاقات السياسية والاقتصادية ولزيادة الاستثمارات و الأرباح المالية[2]، و خلق الأسواق تجارية جديدة. تسعى الدول المتقدمة لفتح الأسواق الاقتصادية العالمية لقسم الدبلوماسية الاقتصادية في الوزارات الخارجية ، منها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، في كل من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، من أجل حد النفوذ الصيني الاقتصادي والتجاري، ومحافظة على مستعمراتها القديمة. إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تقتصر على المقايضة بين دولتين سواء في مجال الطاقة النفط و الغاز والموارد الأولية بالإضافة إلى الاحتياط العملات.

[1]-زايد عبد الله مصباح, **الدبلوماسية**، بيروت:دار الجبل,1999، ص17.
[2]-عبد الحميد مشري, **مرجع سبق ذكره**,ص15.

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها مجموعة من النشاطات الدبلوماسية تعتمد العامل الاقتصادي في التعامل السياسي[1]، أي استخدام قدرات الاقتصادية للدولة على الدولة أخرى.

وهي أيضا فن استخدام القدرات والعوامل الاقتصادية لفض النزاعات السياسية بين الدول. وقد قصر هذا التعريف حصر العمل الدبلوماسي الاقتصادي، و من خلاله أيضا يمكن القول: قد تكون الغاية من ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لضغط على الدول المعينة، وأيضا: تكون الغاية من ممارستها السعي لتطوير المصالح الخارجية للدولة وتأمين اقتصادها الوطني وحل مشاكلها الاقتصادية[2].

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية تستخدم فيها الدولة أدواتها الاقتصادية من اجل بلوغ أهدافها، وتعرف أيضا أنها أدوات الاقتصادية من مكافآت و عقوبات الاقتصادية دولية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسية الخارجية لدولة ما، لرعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولية.

أهداف الدبلوماسية الاقتصادية: للدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من أهداف تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول، وقد تكون السياسية كتغيير سلوك الدولة أخرى، وقد تكون الاستراتيجية كتغيير الخريطة توزيع القوة، فبعض منها يشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية منها:

_ تعزيز التصدير و وصولها إلى أسواق المواد.

_جلب الاستثمار الأجنبي والبحث عن المجالات الاستثمارات في الخارج .

_ العثور على الفرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستثمارات والخدمات اللازمة.

[1]-زايد عبد الله مصباح, **مرجع سبق ذكره**,ص21.
[2]-عماد حبيب دويلات, **الدبلوماسية الاقتصادية**، ط1، اللاذقية: دار المرساة,1996، ص6.

_صيانة النظم المالية الدولية ومراقبتها كي لا تصبح عرضة للاستخدام من قبل جماعات الإرهابية والإجرامية.

_تشجيع اقتصاديات السوق في جميع انحاء العالم وفرض السيطرة على العالم.

الدبلوماسية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتشابهة:

1- الدبلوماسية التجارية Trade Diplomacy:

تعرف الدبلوماسية التجارية المعاصرة Contemporary Trade Diplomacy أنها الدبلوماسية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات عبر الأسواق[1]، إن الدبلوماسية التجارية لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصادية للدولة المانحة أو المستفيدة، ولكن هذا النشاط يقع ضمن المجال الدبلوماسية الاقتصادية والشيء نفسه ينطبق على الإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مع المنظمات الاقتصادية الدولية[2].

استعملت الدبلوماسية التجارية Trade Diplomacy للتعامل مع وصياغة السياسة التجارية من خلال المفاوضات المتعددة والمشاورات التجارية وتسوية النزاعات[3].

2- الدبلوماسية التجارية Commercial Diplomacy :

كانت هذه الدبلوماسية جزءا من السياسة الدولية ولا تعد نشاطا جديدا عند بعض علماء الاقتصاد. لكن كمصطلح Commercial Diplomacy لم يستخدم الا منذ منتصف العقد الماضي فقط ،و ادرك أن هذا الحقل يحتاج إلى مهنيين تلقوا تعليما وتدريبا خاصا لممارسة هذا النمط من الدبلوماسية. تقوم الدبلوماسية التجارية بمساهمة مهمة للاستمرار في تطوير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر[4]. و تعمل الدبلوماسية التجارية على ترويج الصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الخارجية الأجنبية، وعمل على رأس المال وتحسين المناخ للاستثمار، توطيد العلاقات السياسية

[1]- محمد مطهر عشبي سعادة السفير، ملخص الديبلوماسية الاقتصادية، الموقع: http://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/03/blog-post19.com (03/03/2019).
[2]-عماد حبيب دويلات, **مرجع سبق ذكره**,ص8.
[3]-هاجر اوناف, **مرجع سبق ذكره**,ص18.
[4]-محمد المطهر العشبي, سعادة السفير, **مرجع سبق ذكره**.

عن طريق بعثات التجارية الخارجية، من أجل دعم قدرتها التنافسية لمواجهة الشركات الأجنبية.

العمل الدبلوماسي الاقتصادي في الخارج:

تستخدم بعثات الدول مختلف الممارسات الأنشطة الاقتصادية والتجارية، لكنها تختلف من دولة إلى أخرى، رغم الإدراك المبكر للعمل الاقتصادي من قبل البعثات التمثيلية لكن ظل الأسلوب التقليدي[1] هو السائد في أنشطتها. وغالبية الدول النامية والأقل نموا تكتفي بفتح عدد من الملحقات الاقتصادية والتجارية أو الملحقات التجارية في أماكن معينة، يجب على البعثة الدبلوماسية والقنصلية في الدبلوماسية الاقتصادية أن تكون موجه. وعلى خلاف بعثات الدول المتقدمة فإن وضع غالبية بعثات الدول النامية يكاد ينحسر في القضايا القنصلية، وحضور حفلات الاستقبال ورفع تقارير نمطية عن الأوضاع الداخلية .

المطلب الثالث: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية.

مرت الدبلوماسية الاقتصادية بسلسلة مختلفة ومتنوعة من التواريخ، ساعدت في تطور مفهوما و نشأتها، حيث كانت تعرف سابقا بالدبلوماسية التجارية، كانت تمثل التبادلات التجارية في الحضارات القديمة، وهناك من يرجعها أنها تطورت مع الاستعمار الأوروبي وذلك بالتحسين وتطوير دول الأوروبية علاقتها التجارية مع العالم من خلال احتلالها على دول وجعلها من مستعمراتها في القرن 16حتى القرن 20[2]، وبعض يرجعها إلى ظهور العولمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ،سبب اتخاذ الدول طريق التأميم والتدخل الاقتصادي[3].

[1]-رياض السنيح,**ا لدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة العولمة وتنظيميها وعواملها**, وثائق الوزارة الخارجية السورية,ص11\12,
[2]-محمد مطهر عشبي, سعادة السفير، **مرجع سبق ذكره.**
[3]- عبد الحميد مشري، **مرجع سبق ذكره**،ص29.

المرحلة الأولى: من القرن 15الى مؤتمر فيينا1815:

كانت التجارة نبض التبادل بين دول في الحضارات القديمة، حيث كانت تعد محور الإبرام الاتفاقيات و تحسين العلاقات بين الدول. كانت تهدف التجارة إلى توطيد العلاقات التجارية و ضمان تنقل التجار وسلعهم، وكانت آنذاك تعتبر شكلا من أشكال تمثيلها في الخارج. في القرن السادس عشر تطورت التبادلات التجارية[1] وأصبحت عبارة عن قنصليات، كان مجموعة من التجار يختارون عامل الوسيط من الدول من أجل البحث الأسواق مع الدولة العثمانية حيث أنها كانت الإمبراطورية و ممثلة التجارة.

كانت الدبلوماسية الاقتصادية قديما[2] تتسم بالثبات و التنظيم، حيث ساعدت القوة العسكرية و البحرية على تطويرها آنذاك، بسبب زيادة توسعها التجاري ومن خلال البعثات التي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسية، كان كبار التجار أو القضاة بمثابة الدبلوماسيين بالمعنى حديث للدبلوماسية الاقتصادية، يعتبر مبعوث الدبلوماسي ممثلا للدولة، إلا أن القواعد الدبلوماسية الاقتصادية كانت غير واضحة.

المرحلة الثانية: من مؤتمر فيينا 1815إلى القرن العشرين.

أدى ظهور الثورة الصناعية بأوروبا، إلى زيادة الحاجة إلى التجارة الخارجية من منطلق أن هذا الأخير، هو بمثابة مصدر الأساسي والوحيد للثورة. ناهيك على أنها عصب الحرب باعتبار أن التجارة مصدر المال و المال، هو محرك أو مقوم من المقومات الحرب وهذا ما "جوزيف شيلد" في كتابه "أطروحة بشأن تجارة الهند الشرقية" عام 1681[3]، حيث كان محتواه يدور حول معادلة أبطالها: التجارة الخارجية والثورة في كلتا الكفتين، بينما تتوسطهما القوة فهي المصدر. حيث نجد أن التجارة هي سبب الاستعمار ،من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية تابعة لها وخاضعة للسيطرة و الهيمنة عليها،

[1]- guy carron de la carriere,**la diplomatie économique:le diplomate et le marché ,**(paris:economica,1998),p21.
[2] - carron,**op.sit,P21.**
[3]-هاجر أوناف، **مرجع سبق ذكره**،ص21.

و بمجيء القرن 17 برزت أفكار تندد بفتح المنافسة التجارية، ولعلى من رواد هذه الحركة نجد كل من أدم سميث و ديفيد ريكاردو، اللذان أعلنا مناهضتهما بما يعرف بـ حرية التجارة. بلغت الدبلوماسية الاقتصادية مرحلة فك وحل النزاعات، ومن هنا أخذت المسار وانتهجت مسار ساهمت من خلاله باستقلال الاقتصاد عن السياسة، وتبنى أساسية التفاوض على الأسعار و إبرام الاتفاقيات التجارة.

و بظهور القرن 19 ونهاية القرن 18 يستطيع القول أنها حقبة الاستثمار والتفاعل ما بين البنوك و الشركات والحكومات، في حين أن الدبلوماسية الاقتصادية اقتصر دورها فقط على الضغط من أجل إبرام العقود والمعاهدات[1]، أي أنها لم تعد سببا لتطوير التجارة وإنما وسيلة للأعمال. أما ما يخص 1909 وبالتحديد في عصر الرئيس الأمريكي "وليم هوارد" انتهجت أمريكا سياسة دبلوماسية الدولار، لتوسيع تجارتها من خلال دعم مشاريعها في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والصين خاصة، من أجل الحصول على امتيازاتها خاصة لمد السكة الحديدية، تليها بريطانيا و فرنسا وألمانيا.

أما فيما يخص الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية فإن الدبلوماسية الاقتصادية، شهدت 3 قضايا تهم الدبلوماسية الاقتصادية[2]:

_ السعي إلى إعادة هيكلة التوازن الاقتصادي، بسبب المديونية للدول خاسرة نتيجة نهاية الحرب.

_ضرورة العمل على التعاون الدولي من أجل كبح الأزمة الاقتصادية1929.

_اكتشاف البترول الذي يعد من أهم القضايا الاقتصادية في دبلوماسية.

ضرورة قيام الدول بالتكتل منظمات الاقتصادية جراء ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خسائر مادية و بشرية، من أجل الحفاظ على أمن والسلام في العالم[3]، بعد الأحداث التي

[1] - carron,**op.sit**,P31.
[2] - Michel Sapin ,"**la séciruté collective par la diplomatie économique** ",**revu géoéconomique**°56,édiction Choiseul,(hiver2010-2011),P29.
[3] - جاسم محمد,**التجارة الدولية**, الاردن:دار الزهران,2013,ص121.

جرت بعد الحرب العلمية الثانية جعلت الدبلوماسية الاقتصادية أكثر تداولا بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول جراء العولمة، ظهور قوى جديدة إلى جانب القوى التقليدية و بروز العولمة أدى هيمنة الوضع السياسي على الوضع الاقتصادي، مر الاقتصاد بمجموعة من السلاسل الحربية ومن بينها انتشار الحركات التحرر للدول النامية، وما جعلها استقلالها سياسيا أما اقتصاديا فاتخذت بعض اتجاهات التجارية من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي[1] ولهذا السبب بدأ الدول المتقدمة بالتنظيم علاقات تجارية مع الدول النامية وتحسين اقتصادها.

ظهور جملة من التحديات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث تغيرت وظيفة الدبلوماسي إلى مفاوض في رأس المال و عوامل الإنتاج، و أصبحت الاستثمارات[2] والصفقات التجارية تساوي اهتمام بالمجال السياسي و العسكري.

[1] - guy carron,**op,sit,P34.**

[2]-هاجر أوناف، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية.

تحاول الدبلوماسية الاقتصادية تقديم مجموعة من التفسيرات والتحليلات التي تساعد في عملية التبادل التجاري، والعلاقات القائمة على التغيرات الاقتصادية، حيث أنها تمر على بعض النماذج تفسر السير الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك بتعدد مستوياتها وفقا لعدد من الأطراف، يتوقف نجاح الدبلوماسية على الأساليب معينة.

المطلب الأول: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية.

لم يقتصر وجود الدبلوماسية على مجرد مفهوم تداول منذ القدم إلى الآن، وإنما تفاعل الدبلوماسية الاقتصادية بين مستويات لإبرام اتفاقيات الدولية متعلقة بالعلاقات الدولية، وقد يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الثنائي أو الإقليمي أو جماعي أو متعدد الأطراف.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تمارس الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بين دولتين لتعالج مجموعة من القضايا، والاتفاقيات الثنائية الرسمية في المجال التجارة، وتعد محور رئيسي في العلاقات الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية عبارة عن عملية بسيطة تسهل من خلالها توضيح نتائج التعاون الاقتصادي، فالدول التي تريد أن تحافظ على هامش الاستقلالية وسيادة تفضل الاتفاقيات الثنائية. الدبلوماسية الثنائية تخدم مصالح الدول الكبرى والأطراف القوية ،وليس هنالك مجال للدول الصغيرة لبناء التحالف مع الأطراف أخرى، وعادة ما تتكبد الدول القوية خسائر قليلة عند فشل المفاوضات لذلك فهي تتفاوض من موقف القوة[1]. أما الدول النامية تكون محل تفاوت مراكز الاقتصادية ،وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع

[1] - مشري محمد, **مرجع سبق ذكره**,ص94.

أن تفرض شروطا تتوافق مع مصالحها وهي الدول المتقدمة، بينما الدول الضعيفة تقف عاجزة عن التفاوض نظرا لضعفها وحاجتها للاتفاقيات الاقتصادية، فتكون مضطرة لتنازل عن بعض المزايا والمنح للطرف الآخر، هذا من ناحية السلبية .

أما من ناحية السلبية، فتتمثل في الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تحسين وتعزيز الاتفاقيات، كما أن لها الفضل كبير في تحديد قواعد الدبلوماسية الاقتصادية، الإقليمية والمتعددة الأطراف.

الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: تزداد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية من خلال اتفاقيات لفتح الأسواق، والتحرير الاقتصاد وتعزيز المصالح الوطنية، لمجموعة دول الإقليم حيث توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور[1]. فالدولة تسمح بممارسة أي نشاط الاقتصادي ضمن محيط التجمع الإقليمي، و يكون في غالب الأحيان ضمن مجموعة من الدول تكون متقاربة جغرافيا، وذات أولويات سياسية وطابع الاقتصادي متطور، فالدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية ليست مجرد أبرام الاتفاقيات فقط، وإنما تكمن أهميتها كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة قدرة الدول على منافسة من أجل قيام التجارة في الأسواق الحرة.

الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: يعتبر مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية أقل اهتمام الدول من الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية ومتعددة الأطراف، إلا أنها تحضر بشكل الاقتصادي خاص من التجمعات الاقتصادية الدولية[2]، وهذا المستوى يحقق هدفين:

_الأول: توفير المنتدى للأطراف المشاركة في الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، وإيجاد حلول من طرف الحكومات الوطنية، ضرورة توافق الأطراف المشتركة من أجل هدف اقتصادي عبر العمليات التعاون الطوعية.

[1]-سهى شويحنة,**الدبلوماسية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ,كلية الحقوق" جامعة حلب "سوريا،2013،ص13.
[2]-عبد الحميد مشري ,**مرجع سبق ذكره**,ص51.

_الثاني: تطوير الواقع الاقتصادي من طرف الحكومات التي تمتلك ملامح اقتصادية متشابهة.

الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: تدخل الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف العلاقات الاقتصادية، إلا أنها تشكل وضع صعب بدمجها لجميع الأنظمة، وجعلها تقوم على نظام واحد مثل الصندوق النقد الدولي، إلا أنها ساهمت في وضع مجموعة من القواعد[1] حيث شكلت قفزة نوعية في وضع الاقتصادي، إلا أنها تنتج عنها بعض الخلافات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لأنها تضعف الاقتصادي العالمي، وقد تؤدي إلى دخول في الأزمات الاقتصادية متتالية.

المطلب الثاني: أساليب الدبلوماسية الاقتصادية.

لا يقتصر وجود الدبلوماسية الاقتصادية على أسلوب محدد أو مدة الزمنية معينة، كان أسلوبها قديما عبارة عن بعض مجموعات بشرية، تتعامل على أساس علاقاتها الاقتصادية، أما الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية الحديث، ظهر في أوروبا بعد التطور النشاط التجاري، يجب على الدول تعريف بعضها على سياستها الاقتصادية من أجل خلق روح التعاون بين مصالحهم، و التوفيق بين المصالح غير المشتركة من أجل إنشاء علاقة دولية اقتصادية، والسياسية مبنية على نظام مستقر، مهدت الدبلوماسية الاقتصادية طريق لإبراز نظام يقوم بالتعامل مع القضايا الدولية الاقتصادية.

مرتكزات الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية: يقوم أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية على مرتكزات منها:

[1]- سهى شويحنة, **الدبلوماسية الاقتصادية**،ص14،15.

_بما أن أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية هو أسلوب التجاري اذن هو أسلوب يعتمد فكرة الاعتماد المتبادل، فهو عبارة عن إشباع حاجيات الأطراف الأخرى، فكل طرف يتعامل مع الطرف الأخر وفق هذا الأسلوب، لأنه يدرك أن مصلحته تمكنه من البقاء للوصول إلى أفضل الإطار القانوني الاقتصادي.

_يقوم الأسلوب الدبلوماسية على إقامة المصالح متداخلة من أجل اتفاق ينظم تفاعلات اقتصادية بين الدول ، فهو عبارة عن مصالح مشتركة تبنى على قواعد واتفاقيات ، من اجل تنظيم سلوك الدول . حيث أصبح حافزا للاتفاق عن طريق المسومات التي تدور بين مجموعة المصالح .

_يقوم هذا الأسلوب اعلي مبدأ التنازلات المتبادلة بين الأطراف ، فكل طرف يرسم طريق يظم مجموعة محددة من المطالب[1] ، فإذا تجاوز الحد الأدنى أو الحد الأعلى فيعتبر خارج مبدأ التنازلات ، لأنه هو الذي يتحكم في عملية التفاوض ، عند القيام بعملية التنازلات المتبادلة يصل كل طرف إلى نقطة محددة تلتقي فيها مصالحهم بالاتفاق عندما تنتهي المفوضات ، وبذلك يصبح التعاون الدولي يتمتع بالقدرة على الوضع قواعد قانونية قابلة للتطوير.[2]

_ يعتمد هذا الأسلوب على وجود حوافز عند الممارسة بالمساومة ، حيث يعتبر النشاط الأساسي دبلوماسي .يجب على الأطراف الاستفادة دون أي تكلفة أو بتكلفة قليلة ،وفي حال إن تلك المفوضات لم تقدم أي حافز فإنها تلجا إلى الحياد .

_يقوم هذا الأسلوب على التقديم الدول التنازلات عن سيادتها من أجل تمكنها من الاستفادة من المزايا الأسواق والتجارة الدولية، كلما وجدت الدول اتكالها الاقتصادي يتزايد على الدول الأخرى كلما نقصت سيادتها[3]، فالتصور التقليدي للسيادة يزداد تساهلا في العلاقات الاقتصادية.

[1]-هاني رضا,**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**, بيروت:دار المنهل,2006,ص11
[2]-مامون الحمودي, **الدبلوماسية**, حلب: دار القلم العربي,1958, ص171
[3]-سهى شويحنة، **مرجع سبق ذكره**،ص50.

العوامل المؤثرة في الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية: الأسلوب الذي تنتهجه الدبلوماسية الاقتصادية يتأثر بالعوامل الناتجة عن طريق المساومات منها:

_من عناصر القوة الدول توفر الإمكانيات و الموارد المادية والطبيعية، وهذا ما جعلها أداة الإغراء والعقاب في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويرجع الأمر للعناصر التي تمكن الدول من المفاوضات وفق الطريق الذي يحقق مصالحها.

_القوى الاقتصادية تتحكم في حجم الإمكانيات المتواجدة لكل الطرف، فالطرف الأقوى اقتصاديا يحتاج المساومة، وهو الذي يفرض شروطه بالطريقة التي تخدم مصالحه، ويؤدي ذلك إلى سلب قدرة المساومة[1] في المفاوضات بالطرق الضعيفة .

_تتميز المفاوضات بوجود اختلال في التوازن القوى الاقتصادية بين الدول، فعلى الطرف الأخر أن يملك نفس القوى للمساومة في تلك المفاوضات، يعني ذلك قوة الدولة تكمن في قدرتها على استخدام أدواتها الاقتصادية[2].

_كلما تعددت الأطراف كلما تعددت المصالح، ويعني هذا أن العمليات المساومة تكون أكثر توازن وقدرة على تحقيق الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة.

_ يجب على الأطراف المتفاوضة الرغبة في الوصول للتسوية المسائل المشتركة، التي يتم التفاوض عليها بغية وصول إلى المكاسب.

_عندما يكون أحد الأطراف مستعمرة سابقا لطرف الأخر، فإنه يصبح سببا لممارسة أنواع الضغط عليها، حيث يصبح الطرف المستعمر مرة أخرى من خلال التبعية اقتصادية[3]، على عكس ما تكون عليه العلاقات الأخرى مبنية على العلاقات الودية، ما يجعل المفاوضات أكثر تعاونا واتفاقا من خلال تقديم تنازلات.

---

[1]-اسماعيل صبري,**العلاقات السياسية الدولية, دراسة في الاحوال والنظريات**، الكويت: مطبوعات,1971,ص275

[2]-عبد الحميد مشري, **مرجع سبق ذكره**,ص63

[3]-سهى شويحنة, **مرجع سبق ذكره**، ص51,52.

المطلب الثالث: نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية.

انتهجت الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من النماذج لتفسيرها منها:

أولا _ نموذج: Saner & Yiu

أنها تشكلت لتأخذ نموذج جديد ذو ستة أوجه، إلا أنه يرى أن التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية وذلك نظرا لوجود فاعلين دبلوماسيين من أجل التعايش في الجوانب الاقتصادية الخارجية، وصنفت وفق مهامهم وأدوارهم إذ كان التصنيف على النحو التالي:

_الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية: تشكل كل منهما وظيفة في هذا المجال، ويعني هذا أنهما مجموعة من الأعمال الاقتصادية[1] والأدوار والوظائف تقوم بها الوزارات المختصة في مجال السياسي الاقتصادي والتجاري. إلا أنها تركز اهتمامها على عمل السياسات الاقتصادية، أي عمل الوفود الذي يصنع المعايير للدولة مثل منظمة التجارة العالمية و المنظمات الإقليمية والمتخصصة وغيرها. من قبل مختصين في الدبلوماسية الاقتصادية، و استخدامهم لمجموعة المصادر الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف السياسية الخارجية، وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بالمهارات الاقتصادية، لاهتمام الدبلوماسية التجارية بالقطاع التجاري والسعي للنجاح الاقتصادي من أجل الاستثمار الخارجي[2] في الداخل والاستثمار الداخلي في الخارج. يعاد العامل التكنولوجي والسياحي بالإشهار التجاري، ولا تخلى هذه الدبلوماسية من المقابلات مع البعثات الخارجية وتتضمن هذه البعثات محتوى

[1]- محمد العربي بن لخضر,أسماء يعقوب, **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي - مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية**- ,مجلة البشائر الاقتصادية, (أسبوعية,الجزائر)ع04,أفريل2016,ص135.

[2] - Pyrros Papadimitriou and Victoria,مرجع سبق ذكره,P141.

الاقتصادي التجاري[1]،من أجل التنسيق جهات الحكومية مع الجهات غير حكومية لتحليل رؤية الوطنية موحدة للدبلوماسية الاقتصادية التجارية.

_دبلوماسية الشركات والدبلوماسية رجال الأعمال: تعتمد دبلوماسية الشركات عمل أصحابها على نشر ثقافة وحدة العمل داخل شركة، ونشر أيضا ثقافة الشركات في وسط التجارة العالمية. تهدف دبلوماسية رجال الأعمال لجعل البيئة الخارجية عامل لتشجيع المشاريع تابعة لأنشطة الأعمال، تعبر الدبلوماسية الأعمال الوسيط بين الشركات الحكومة و المنظمات غير التجارية[2].

_دبلوماسية المنظمات غير الحكومية والوطنية: تركز الدبلوماسية المنظمات غير الحكومية على السياسات الاقتصادية باعتبارها ذات طابع الاقتصادي. هناك فرق بين المنظمات التي تعمل داخل الحدود الوطنية والمنظمات عابرة للحدود، فالمنظمة الأولى وهي داخل الحدود تشمل المنظمات اقتصادية وطنية غير حكومية ،تتكون من عدة جمعيات مثل حماية المستهلك و محاربة الفساد[3] وغيرها، إلا أنها في انتشار كبير ومتزايد وأصبح طريق الوصول إلى المعلومات الوطنية وإدارة الشركة أمرا في غاية بساطة. تمارس الدبلوماسية غير الحكومية عابرة للحدود منظمات غير حكومية دولية، لسيطرتها على الأنشطة من أجل كسب تأييد على أعمالها دولية، فهي تعمل الصعيد الدولي مثل الصندوق النقد الدولي أو المشاريع التجارية الدولية، وتعمل في فئة تطبيق المشاريع التعاونية بين دول النامية و دول انتقالية أي أنها عنصر مكمل للمنظمات الوطنية.

ثانيا نموذج: الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية:

في عام 1991 " Susan Strange" اقترح نموذج الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية، ويتمحور حول 3 أنواع هي: أولا_الدبلوماسية الاقتصادية بين الحكومة والحكومة، ثانيا_الدبلوماسية

[1] - Pyrros Papadimitriou and Victoria,مرجع سبق ذكره,P141.

[2]- محمد العربي بن لخضر, أسماء يعقوب، **مرجع سبق ذكره**،ص136.

[3] - Corneliu MUNTEANU,,مرجع سبق ذكرهP125.

الاقتصادية القائمة بين الشركة والشركة، ثالثا_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الحكومة والشركة. إلى أنها لم تحقق العمل الاقتصادي المطلوب تعرضها لجملة من انتقادات بسبب التفسيرات غير مقنعة، ولم تعتمل المعايير قائمة بين الحكومة والشركة، فيجب اشتراك عديد من جهات الاقتصادية من أجل إعطاء عمل موحد لتحقيق النتائج المرجوة[1].

ثالثا: نموذج الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الزوايا:

هي نموذج جديد اقترحه "Parreira" لحل وتفسير النموذج الثلاثي، لهذا النموذج ثمانية فروع لتفسير القواعد والإجراءات الاقتصادية، وهي: الأول_الدبلوماسية الاقتصادية لشركات فيما بينها، الثاني_الدبلوماسيات الاقتصادية لشركات مع الحكومة، الثالث_ الدبلوماسية الاقتصادية لشركات مع المنظمات غير الحكومية، الرابع–الدبلوماسية الاقتصادية لشركات مع المنظمات الدولية، الخامس_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول، السادس_ الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات غير الحكومية، السابع_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، الثامن_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين المنظمات غير الحكومية[2].

رابعا: نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ "Bayne" و "Woolcock":

استطاعت الدول في التغيير مسار العلاقات الخارجية والمفاوضات عملية صنع واتخاذ القرار مطلع القرن 21، وتم ذلك بعد نهاية الحرب الباردة ودخول العالم بوابة العولمة التي تعد المساهم كبير تطور الدبلوماسية الاقتصادية، وأصبح العمل بها أمر ملحوظ، بعد الهجومات التي تعرف بالإرهابية في 11سبتمبر2001،أدت إلى العمل داخل الإطار الدبلوماسية الاقتصادية، حيث برزت أهميتها لأسباب[3] عدة منها:

[1] - Corneliu MUNTEANU,,مرجع سبق ذكره,P125.

[2]-محمد العربي بن لخضر,أسماء يعقوب، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

[3] - Nicholas Bayne,Stephen Woolcock,. , **The New Economic Diplomacy: Decision-making and** Negotiation **International Economic Relations,...**Ashgate Publishing,P134.

_ تقوم الدبلوماسية الاقتصادية حول نبض العمليات الاقتصادية.

_عالجت الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من العوامل مثل الإرهاب والبيئة العالمية.

_تحقيق الرفاهية الاقتصادية تكمن في فعالية والحكومة للوصول للاقتصاد العالمي.

إن الدبلوماسية الاقتصادية للحكومات أصبحت تعاني الضغط، لعدم التوفيق التوتر الاقتصادي السياسي ويعني هذا: أن مهمة الدبلوماسية تقم بين طرق لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية، وتوترات بين الضغوط الداخلية والخارجية[1] أي: التوافق الحكومي في السيطرة على اتخاذ القرار الداخلي و صناعة القرار الخارجي، والتنسيق بين الوزارات الاقتصادية والمالية بالسياسة الاقتصادية وثم اللجوء للدبلوماسية الاقتصادية، أما بالنسبة للتوتر الثالث يكون بين حكومات والفاعلين الآخرين: تؤثر العولمة سلبا في طريق الدبلوماسية الاقتصادية لاختراقها العوامل الاقتصادية الداخلية، وهذا تورط ينتج عن طريق التجار والمستثمرين.

[1] - Nicholas Bayne,Stephen Woolcock,مرجع سبق ذكره,p135,136.

المبحث الثالث: الترغيب و الترهيب في الدبلوماسية الاقتصادية.

للدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأنواع الترغيبية و الترهيبية من أجل السعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية، وتختلف هذه الأنواع بالاختلاف الوضع الاقتصادي والسياسي للدول، وبالاختلاف المكانة و القوى الاقتصادية الدولية، توصف الدبلوماسية الاقتصادية بـ"الجزرة والعصا" وهذا الوصف يمكن استخدامه للدلالة على نوعين من الدبلوماسية الاقتصادية[1]، الأول هو الدبلوماسية التي تعتمد على المنح والهبات والمساعدات الاقتصادية والتي يمكن تسميتها بالترغيب، والتي هي نتيجة للعولمة الاقتصادية، ومن أهدافها توسيع التعاون الاقتصادي بين الدول فالاقتصاد يعد وسيلة من الوسائل الدبلوماسية ، أما الثاني وهو العصا، فهي التي تعتمد على الحظر الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، وقطع المساعدات الاقتصادية عن الكثير من الدول التي تحتاج إليها للتأثير على سياستها، ويمكن تسميته بالترهيب [2].

المطلب الأول: أدوات ترغيب الدبلوماسية الاقتصادية.

[1]-غلوبال تايمز,**الدبلوماسية الاقتصادية سلاح ذو حدين,** www.arabsino.com/article.
[2]-صلاح الدين حمد,**أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية-سوريا أنموذجا**-اطروحة دكتوراه (غير منشورة),كلية الاقتصاد ,جامعة حلب 2015,ص23.

الترغيب ويعني تقديم المنح و الهبات و المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة جراء الحروب أو النزاعات، والمتضررة اقتصاديا من أجل كسب سياساتها التي تتوافق مع الدول المانحة، تقديم الولايات المتحدة الأمريكية معونات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب افغنستان2001. ومن أدوات الترغيب في الدبلوماسية الاقتصادية:

التعريفات الجمركية :تعرف أيضا بالرسوم الجمركية وهي ضرائب تفرضها الدولة على المنتجات من السلع والخدمات للدولة أخرى خارج إقليمها أو حدودها مثل الصادرات أو الواردات ، وذلك لحماية منتجاتها المحلية وصناعتها من السلع ، وتستخدم الدولة التعريفة الجمركية على الصادرات لزيادة إيراداتها، كما تلجأ بعض الدول لفرض التعريفة الجمركية للتأثير على السياسات الاقتصادية، لبعض الدول الأخرى. حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل تجد التعريفة ،وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم ميزانية الدولة، رسم الصادرات نادر الحدوث أو غالب الحدوث هو رسم على الواردات، وهو أكثر نظم التجارة الخارجية إتباع وهو أهم وسيلة تتخذ لحماية المنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري[1].

القيود النقدية: وتعني اهتمام الحكومة على ما يصرف من عملة النقدية الخارجي سواء لشراء السلع أو المنتجات و الإشراف عليها بنفسها، عبر تحويل العملات للخارج و شراء العملة الصعبة، والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعات خاصة بالدولة، وهو ما يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج[2].

الاندماج الاقتصادي: أو التكامل الاقتصادي مجموعة الآلات من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل، وهو عملية دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد(أسواق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق النقد) حتى تصبح امتدادات لبعضها بعضا، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال. كما تقضي العملية بإلغاء

[1]-مجدي محمود شهاب,سوزي عدلي ناشر,**اسس العلاقات الاقتصادية**, لبنان: منشورات الحلبي,2010 ص214

[2]-هاجر اوناف ,**مرجع سبق ذكره**,ص34.

كل أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي، وتوحيد السياسات الاقتصادية المتبعة على مستوى التجارة[1] والشركات والمنافسة والضرائب والنقد وأسواق العمل والقطاع المصرفي وأسواق المال. كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو الاندماج السياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان المؤسسين لها يتوقعون أنها ستكون وحدة اقتصادية ثم تتحول إلى وحدة سياسية، لأنها دول السوق توسعت وبقيت وحدة الاقتصادية.

المعاهدات التجارية : هي عبارة عن اتفاقات تعقدها الدول لفترات محددة تتعلق بالتعاون فيما بينها ، ويمكن أن تكون هذه المعاهدات بين دولتين أو أكثر ، وأهم ما تحتويه هذه المعاهدات التجارية هو النص على مبدأ المعاملة بالمثل من حيث الإعفاءات الجمركية ، وحجم ونوعية المشاركة في النشاط الاقتصادي، لمواطني أطراف الاتفاقية التجارية وغير ذلك من الاستثمارات والتبادلات التجارية وغيرها.

القروض: تعرف بأنها نوع من أنواع الإعارة التي تقدم إلى الأشخاص، بناء على تقديمهم طلبا قانونيا، يشير إلى رغبتهم بالحصول على القرض، والذي يشمل وعدا بسداد قيمته أثناء فترة ثابتة، ومتفق عليها و هي مبلغ مالي، أو شيء معين يقدم إلى دولة ما، مقابل إعادة هذا المبلغ أو قيمة الشيء المقدم على دفعات محددة، وتشمل إعادة القيمة[2] كاملة، أو إضافة مبلغ زائد إليها، يطلق عليه اسم الفائدة المالية.

المساعدات الخارجية: هي مجموعة من الآليات الاقتصادية تتمثل في المساعدات الخارجية المالية ، تمنح للدول النامية و ضعيفة البنية الاقتصادية لتحقيق تنميتها، لذلك تسمى عادة مساعدة التنمية ، حيث أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الخروج من بقعة التخلف لضعف أجهزتها الإنتاجية، نتيجة ضعف التكوين الرأسمالي لذلك تأتي المعونة

[1]-فيروز سلطاني,**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية** ,رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية التجارية, جامعة بسكرة 2012\2013ص80.
[2]-هاجر اوناف, **مرجع سبق ذكره**,ص36

الخارجية، وتدعم المخزون رأس المال لزيادة من الطاقة الإنتاجية، وقد تصل مساهمتها إلى حوالي نصف من النمو الاقتصادي. وذلك إذ استخدمت بشكل مدروس ودقيق في الميدان الحقيقة للتنمية مثل الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي والصناعي، وفي الميدان التربية والتعليم والصحة والتنظيم الأسرة ومختلف الخدمات الاجتماعية وتطوير كفاءة القوى العاملة وتشجيع البحوث والدراسات العلمية، أول من استخدمها الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: أدوات ترهيب الدبلوماسية الاقتصادية.

الترهيب يعني منع الهبات المساعدات الاقتصادية، وفرض العقوبات من طرف الدول المانحة للدول نامية لعدم توافق السياسة المنح المساعدات الاقتصادية، يعتبر هذا النوع في الدبلوماسية الاقتصادية[1] وسيلة عقابية، منها:

العقوبات الاقتصادية: هي جملة من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي ضد دولة التي يؤدي سلوكها إلى تهديد للسلم والأمن، أو محاولة القيام بالجريمة دولية كوسيلة لفض النزاعات بطرق غير سلمية معها بدلا من حلها بالطرق السلمية، وقد تتوقف الدول المانحة مساعداتها إلى الدول[2] المتلقية **مثل** وقف الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها للسودان عام 1997.

الحظر الاقتصادي: هو عملية إيقاف التصدير السلع لدولة معينة كعقوبتها لها أو كوسيلة ضغط عليها، تستعمل حظر دولة[3] واحدة أو حظر مجموعة من الدول او حظر منظمات الدوليات أو الإقليمية، ويمكن إن يتم الحظر تنفيذا لقرارات هيئة الدولية. فهو يعني

[1]-صلاح الدين حمد, **مرجع سبق ذكره**,ص27
[2]-هشام محمود الاقداحي, **العلاقات الدولية المعاصرة**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة,2009, ص17.
[3]-هشام محمود الاقداحي, **مرجع سبق ذكره**.

عدم التصدير السلع المعينة إلى الدولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية وقد يكون الحظر كليا أي منعا شاملا لتصدير السلع ، منع التصدير السلع بنسبة معينة **مثل** :الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية.

القيود الكمية: هي إجراءات للحد من الصادرات من تدفقها، وتعد بديل الدفع التعريفة الجمركية على الواردات، أو فرض الضرائب العالية على استثمارات الأجنبية، ومحاولة تقديم بعض الإغراءات الحوافز لها من أجل إعفاء عنها من تلك الضرائب بصفة كلية أو جزئية، لفترة معينة من الوقت تختلف بحسب الاحتياجات[1]، التي تحددها الدولة لنفسها من وراء رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية لها.

_تعتبر العقوبات الاقتصادية الأكثر تداولا في العلاقات الاقتصادية، العقوبات بشكل متزايد منذ عام 1990، تأكيدا على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الخارجية من اجل إنهاء الصراعات عن طريق العقوبات الاقتصادية، وتفرض هذه العقوبات العدة أسباب من بينها النزاعات المدنية والسياسية والعنف في الدول العالم، **مثال على ذلك** فرض العقوبات عللا الدول التي عانت من الحروب الأهلية، **مثل:** ليبيريا، يوغسلافيا، السودان، روندا.

[1]-عبد الوهاب الكيالي, **موسوعة السياسية**، ج4، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 2009،ص264.

خلاصة

تهتم الدبلوماسية الاقتصادية بالعامل الاقتصادي، خاصة بعد الظهور القوى الاقتصادية حيث تزايد اهتمام مفهومها، و ذلك عن طريق توضيح بعض المفاهيم المتعلق بها مرورا بجملة من مستويات الدبلوماسية التي تمثلت في الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية و الجماعية و الإقليمية و متعددة الأطراف، و شملت مرتكزات و العوامل التي تؤثر في أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تخلو من النماذج من أهمها Bayne و Woolcock.

سعت الدبلوماسية الاقتصادية على تحقيق عملية التفاعل المستمر بين الاقتصاد والسياسية من خلال تقديم المساعدات و المنح وغيرها، تتمثل في أدوات الترغيبية. أما الأدوات الترهيبية تتمثل في العقوبات الاقتصادية.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي.

بعد الدمار شبه كامل الذي خلفته الحروب خاصة الحرب العالمية الثانية وكان مسرحه أوروبا، حيث انهارت أوضاعها ومنشآتها الاقتصادية، أدخلها ذلك في معاناة الاقتصادية عالمية، فسرعان ما تداركت هذا الوضع وأصبح بمثابة قفزة تاريخية في مسيرة أوروبا، حيث أنشأت الدول الأوروبية الاتحاد يجمع معظم دولها لتوحيد وحل الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية....الخ، ولم تكتفي أوروبا هنا بل طمحت لفتح شراكة مع دول المتوسطية و دول جنوب المتوسط، و تعرف بالشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي هو شراكة سياسية و اقتصادية بين 27 دولة أوروبية ديمقراطية تهدف إلى السلام، والازدهار، والحرية لمواطنيها.

أولا: نشأة الاتحاد الأوروبي.

بموجب معاهدة باريس في سنة 1951، اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مجموعة الأوروبية للفحم الحجري و الحديد، لكسب الود بين فرنسا و ألمانيا تحت شعار" **لن نجعل من الحرب أمرا غير واردا فحسب, بل غير منطقي ماديا أيضا** "، أسستها كل من فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا و لوكسمبورغ. باعتبارهم أول الدول ذات السيادة على جزء من سلطاتها، وضعت هذه المجموعة جملة من مبادئ من أهمها[1]:_رفع العقوبات على الدول الموقعة فيما يخص مجموعة الأوروبية للفحم و الحديد، _محاولة تطبيق السياسة الموحدة مع باقي دول الأوروبية، _العمل على قوة العاملة بين الدول المجموعة، وأصبحت المجموعة الأوروبية للفحم الحجري والحديد تعرف باسم البرلمان الأوروبي.

نجاحا أحسن وضعها الاقتصادي، وهذا ما دعاها ECSC حققت المجموعة الأوروبية

[1]-صدام مرير الجميلي, **الإتحاد و دوره في النظام العالمي الجديد**، ط1،بيروت: دار المنهل اللبناني, 2009، ص70.

لخلق مؤسستين: في عام 1957 تأسست معاهدة روما للجماعة الاقتصادية[1] الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وتخضعان لنفس الجمعة الفحم والصلب إلى EEC أنهما يمتلكان اللجان وهو عبارة عن فروع تنفيذية، اتهمت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بسوق الطاقة النووية أما المجموعة الأوروبية الاقتصادية، اهتم بالسوق الأوروبية و تخفيض الرسوم الجمركية لتحقيق السياسات المشتركة.

بعد التعديلات التي أجريت للجماعة الأوروبية للفحم والحديد دخلت حيز التنفيذ في السوق الأوروبية موحدة سنة 1986 عرفت بالقانون الأوروبي الموحد، حيث عمل على توسيع للجماعات الأوروبية، وإقامة أول الانتخابات الأوروبية و عمل على سياسة خارجية الأوروبية منسقة و توحيد ألمانيا.

جلبت السوق الأوروبية الموحدة فوائد ملموسة عرفت ب معاهدة ماستريخت 1992 و سميت أيضا بالاتحاد الأوروبي، لتوسيع سياسات أوروبا[2] و إنشاء معاهدة اليورو بالإضافة إلى تقديم منطقة شنغن سنة 1995. أما معاهدة أمستردام التي جرت في عام 1997 عملت على دمج اتفاقية شنغن، وتأسيس السياسة الخارجية المشتركة ومنح البرلمان المزيد من الصلاحيات.

كان الهدف من معاهدة لشبونة عام 2007 تعزيز الأسس الديمقراطية للاتحاد الأوروبي وتحسين تماسك وفعالية صنع سياسته، تعزيز الأمن والسلام وحفظهما وحماية حقوق الإنسان.

ثانيا: تأسيس الاتحاد الأوروبي.

بعد توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي في ماستريخت 7فيفري 1992، نتيجة للأحداث التي مرت بها أوروبا و التي تبلورت في انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والتوقعات في إعادة

[1]- http://eupolcopps.eu/ar/content/ .
[2] -https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu/.

توحيد ألمانيا ، من أجل تعزيز مكانة الجماعة الدولية على الصعيد الداخلي[1]، ودخلت هذه معاهدة حيز التنفيذ في 1نوفمبر 1993.

نستطيع القول أن الاتحاد الأوروبي تأسس نتيجة تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في 18أفريل 1951، عندما اجتمعت 06 دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا والتي ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت تعرف بالاتحاد الأوروبي.

يتخذ الاتحاد العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومدينة سترازبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي.

في عام 1951 ظهر الاتحاد على شكل 06 دول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، وفي العام 1973 التحقت بها كل بريطانيا و الدانمارك، ثم اليونان عام 1981، تليها إسبانيا وبرتغال سنة 1986، و إيرلندا في1993، فالنمسا و السويد وفنلندا سنة 1995.

في عام 2004 انضمت عشر دول جديدة هي إستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتونيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص و مالطا للاتحاد في نفس السنة، سنة 2007 انضمت رومانيا و بلغاريا لكمل الاتحاد الأوروبي 27 دولة، ووصل أعضاء الاتحاد الأوروبي في 2014 الى 28 دولة. ولا تزال بعض الدول تنتظر للالتحاق بمركب الاتحاد كتركيا ,ألبانيا ,أيسلندا ,مقدونيا , مونتينيغرو , وصربيا.

أنشأ الاتحاد الأوروبي هياكل لتساعده على تعزيز العلاقات الأوروبية والعلاقات الخارجية وتوطيد الأوضاع السياسية و الاقتصادية[2] منها:

_ البرلمان الأوروبي الذي يُنتخب أعضاؤه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي.

[1] -https://www.almrsal.com/post/283507.
[2] -https://www.aljazeera.net/news/international/2009/7/2/.

المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه. _

_ مجلس الاتحاد الأوروبي وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية و الشراكة الأورو متوسطية.

تهدف السياسة الجوار الأوروبية إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني من أجل التقوية الشراكة الأورو متوسطية وتطوير السياسات الأطراف الشراكة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

سياسة الجوار الأوروبية:

تسعى سياسة الجوار الأوروبية لإنشاء وتطوير العلاقات جديدة مع دول شمال إفريقيا خاصة (الجزائر، تونس والمغرب) تقوم على حسن الجوار و العمل على تحسين رفاهية الجوار، وإقامة علاقات سلمية أساس من التعاون[1]، ومن أجل تحقيق" سياسة الجوارية " العمل على احترام القانون الدول الجوار، تفعيل رعاية حقوق الإنسان والاحترام مبادئ الاقتصاد السوق والترقية علاقات الجوار.

تعريف سياسة الجوار الأوروبية:

هي محاولة الاتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع جيرانه، تسعى لتوفير والحصول على أكبر جزء من التمويلات بينها وبين جيرانها في إطار السياسية الجوارية.

[1]- جعفر عدالة,**«تطور السياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المنطقة المغرب العربي»** ,مجلة العلوم الاجتماعية, ع3, 19ديسمبر 2014, ص23.

آليات السياسة الجوارية:

تعتمد آلية السياسة الجوارية " على مخططات العمل الثنائي" تكون بين الاتحاد الأوروبي و دول الشريكة له، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاتفاق[1] بينهم وانتهاج مبدأ التنسيق والتشاور مع كل دولة منها، واعتمد هذا المخطط في فيفري 2005.

تسعى هذه المخططات لتحديد الأولويات التي تتخذ مع كل شريك (الجزائر، تونس والمغرب)، أول من أنهت هذه المفاوضات[2] هي تونس في جوان 1995، وتم التوقيع في جويلية 1995 أما بالنسبة للتنفيذ فكان في مارس 1998. المغرب أنهت التفاوض في نوفمبر 1995، ووقعت المفاوضة في فيفري 1996 ،ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000. أما الجزائر كانت أخر من أنهتها في أكتوبر 2001، وتوقيع كان في أفريل 2002، و التنفيذ كان في سبتمبر 2005.

محتوى هذه الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي و دول شمال إفريقيا ثلاثة من: إنشاء سوق أوروبية بين الاتحاد الأوروبي و دول شمال إفريقيا الثلاث معفاة من رسوم الجمركية التي تعرقل السير السلع و الخدمات، المعاونات المالية ورفع القدرة التنافسية وتقديم التعاون في معظم المجالات[3].

تعتمد السياسية الأوروبية في إطار السياسة الجوارية جملة من مبادئ منها:

_الحواري السياسي المدعم: تتمثل في السياسة الخارجية وحفظ الأمن، والسياسة الدفاعية.

_ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تعتمد تكثيف الدعم والمساعدات المالية، ومجموعة الروابط المتعلقة بالثقافية والتربوية والبيئية والعلمية.

_ دعم العلاقات التجارية: العمل على المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية ومحاولة مطابقتها مع القوانين الدول الأوروبية[4].

---

[1]- نسيمة الطويل, **«السياسية الجوارية وأثرها على دول الجنوب المتوسط»**, مجلة المفكر,ع08,جوان 2012,ص217.
[2]-حسن نافعة,**الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**, لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية,2004, ص392.
[3]-جعفر عدالة, **مرجع سبق ذكره**,ص24\25.
[4]-مصطفى بخوش, حوض البحر الأبيض المتوسط بعد النهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف, مصر: دار الفجر,2006,ص25.

_ العدالة والشؤون الخارجية: تضم تسيير التأشيرات ومكافحة الهجرة غير شرعية، والإدارة الحدود المشتركة.

عبرت الجزائر رسميا عن رفضها الانضمام "للسياسة الجوارية " ، والاهتمام الجزائر يتمركز حول استمرار في اتفاقية الشراكة[1] مع الاتحاد الأوروبي.

الشراكة الأورو متوسطية:

قام الاتحاد الأوروبي بعدة محاولات للوصول لتحقيق رفاهية الاقتصادية و الاستحواذ على الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية التي تزخر بها الدول النامية، فهي تسعى لكسب الود السياسي و تحقيق النمو، التطور والتكامل الاقتصادي عن طريق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب).

تعريف الشراكة الأورو متوسطية:

هي عملية فعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الأطراف الشراكة، مبنية على التكافؤ والاعتماد المتبادل[2] من خلال الاستغلال الموارد و الإمكانيات موجودة في هذه الدول.

تتكون الأورو متوسطية من كلمتين الأورو وتعني دول الأوروبية و المتوسطية وتضم دول المتوسط والضفة الجنوبية. تعني الشراكة بالنسبة للدول الأوروبية هي اتساع للدعم المالي وتقديم المساعدات الدول الفقيرة من أجل التنمية اقتصادها وتكوين حلقة من الاندماج الاقتصادي العالمي، أما الدول المتوسطية أو جنوب متوسطية تعني عملية جوهرية تحقق من خلالها تغييرات في الهياكل الاقتصادية و تقديم الإصلاحات للوضع السياسي و الاقتصادي[3].

[1]-عليا الحاج, **سياسة الدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**, لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية,2005,ص209.
[2]-جعفر عدالة ,**مرجع سبق ذكره**,ص20.
[3]-عليا الحاج, **مرجع سبق ذكره**,ص211.

أهمية الموقع الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط ضمن الإطار الشراكة المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب):

يعتبر البحر الأبيض المتوسط محور استراتيجي هام يتمثل في موقع الجغرافي و السياسي و الاقتصادي وغيرها. وهو سر اهتمام الاتحاد الأوروبي وجعله ممرا لعلاقاتها مع الدول في ضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط.

يجمع البحر الأبيض المتوسط بين سواحل ثلاثة القارات هي إفريقيا ، أوروبا و آسيا يشمل مساحة تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، وهو يعتبر مفترق الطرق الحضارات القديمة، يعد مضيق جبل طارق الفاصل بين مياه البحر الأبيض المتوسط[1] و المحيط الأطلسي، ويتصل بالبحر الأحمر عن طريق القناة السويس والبحر الأسود عن طريق مضيق الدردنيل.

ساهمت بعض العوامل في تنظيم الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط و جعلته فضاء اقتصادي هام وتتمثل في جعله ممر التجاري بين القارة الأوروبية وافريقية ضمن الإطار الشراكة، معبر للنقل المسافرين والحاملات النفطية باعتباره أقصر طريق، تزخر منطقة المتوسط بالمصادر الطاقة وموارد الاقتصادية.

إعلان مؤتمر برشلونة ومساره في الشراكة الأوروبية :

اقترحت وثيقة من طرف اللجنة الأوروبية سنة 1994 في خلق شراكة متعددة الجوانب تشمل الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية، بين الاتحاد الأوروبي و دول شمال إفريقيا(جزائر، تونس والمغرب) من أجل الإنقاذ الوضع الاقتصاد وعدم تعرض الدول للأزمات.

في 27 و 28 نوفمبر 1995 ظهر مؤتمر برشلونة لخلق مبادرة بين ضفتين البحر المتوسط، ويضم جميع الدول الاتحاد الأوروبي مع 12 دولة شرق المتوسط، أما ضفة

[1] - André VIAGARIE, la mer et la géostratégie des nations, paris économica et isc, 1995 ,P178 .

الجنوبية 8 دول من بينها الجزائر و تونس و المغرب. كان الغرض منه ميلاد الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط و بين ضفتين وتعزيز التنمية الاقتصادية[1] في بلدان جنوب المتوسط، أحدث مؤتمر برشلونة قفزة نوعية في علاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول المغاربية(الجزائر، تونس والمغرب) و ذلك بالتطوير العلاقات من تعاونية إلى علاقة مشتركة، إقامة وضع قانوني يحدد التوجهات والالتزامات بين الطرفين لإضافة لدمج العلاقات بين طرفين الاقتصادية والسياسية والأمنية.

حوار 5+5 :

قام هذا الحوار على مجموعة من الأولويات والمتطلبات مشتركة بين جميع الأطراف فيه، من بين تلك متطلبات التي طالبت بها الجزائر حفاظ على الأمن والاستقرار و الاندماج الاقتصادي، واجه هذا الحوار الصعوبات و التناقضات بين الجهة الأوروبية و الضفة جنوبية المتوسطية تتمثل في: بعد غلق الحدود بين الجزائر و المغرب 1994، زاد التوتر بين البلدين. وسيطرة إسبانيا على منطقين مغربيتين، والمغرب تؤكد سيطرتها عليهما. اتهام ليبيا بإسقاط الطائرة الأمريكية وتعرضها لعقوبات من طرف مجلس الأمن.

في جانفي 2001 تم بعث الحوار 5+5 في مدينة لشبونة وآخر اجتماع في ماي 2002 بطرابلس. أما قمة الحوار الأولى كانت في تونس 2003 من أجل وصول لحل المشكلات و الاختلافات لكن دون جدوى[2].

الأبعاد إعلان برشلونة:

بعد علاقات مبنية على الشراكة و بعد انتهاء مؤتمر برشلونة تبلور إعلان برشلونة حول: بعد سياسي أمني: الأساس الذي تقوم عليه الشراكة الأورو متوسطية هو تحقيق الأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط و تعاون على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، واحترام الشعوب في حق تقرير مصيرها[3] وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[1]-العربي و النصير, **«مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية»**,مجلة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية,ع17,ص294.
[2]-سمير صارم, **أوروبا والعرب من حوار....إلى الشراكة**, لبنان: دار الفكر,2000,ص183.
[3]-عدنان السيد, **مرجع سبق ذكره**,ص93\40.

بعد اجتماعي ثقافي إنساني: عمل الإعلان برشلونة على رفض الصراع الحضارات والأديان[1] و دعم العلاقات بين الأطراف متشاركة، و ركز إعلان برشلونة على ظاهرة الهجرة التي غزت الاتحاد الأوروبي[2] وقامت بوضع قوانين للحد من هذه الظاهرة، إلا أنها لم تهمل المساعدات التي قدمت للدول ضفة الجنوبية من أجل التنمية. بالإضافة للحد من انتشار الجريمة المنظمة و التجارة[3] الممنوعات.

بعد الاقتصادي والمالي: خصص إعلان برشلونة مجموعة أهداف و آليات نظرا لاهتمام دول أعضاء بالجانب الاقتصادي في عملية الشراكة الأورو متوسطية تتمثل في: تشجيع الاستثمارات الأجنبية العمل تقوية البنية الاقتصادية و زيادة قدرتها التنافسية، إقامة سوق مشتركة و حل مشكلة الديون. من أهم المجالات التي حازت على أولوية كبيرة هي استثمار الشركات في مجال الطاقة، مواجهة مشاكل البنية التحتية.

تمت المصادقة على برنامج "ميدا1" و "ميدا2" في مدينة كان الفرنسية 1995[4] والذي يعتبر برنامج مالي للشراكة الأوروبية مع الضفة جنوب المتوسط، ويقوم على اقتصاد السوق وتقديم تمويل مالي.

[1]-سامية بيبرس, **«الشراكة الأورو-متوسطية وحوار الثقافات»**, مجلة السياسة الدولية,ع155,جانفي2004,ص157.
[2]-عليا الحاج, **مرجع سبق ذكره**,ص212.
[3]-عليا الحاج , **مرجع سبق ذكره**,ص211.
[4]-حسن نافعة, **مرجع سبق ذكره**,ص460.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي.

تعتمد السياسة الاقتصادية مجموعة من وسائل والأهداف حيث أنها تختلف من دولة إلى أخرى، بالنسبة الدول الاتحاد الأوروبي لا تكتفي بأن يكون الهدف من سياستها الاقتصادية هو تحقيق غايات الاقتصادية فحسب، بل هي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسية أيضا. فهي تستخدم اقتصاد كأداة للضغط على الدول الضعيفة والنامية (شمال إفريقيا) وإجبارها على إتباع سياسة معينة.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي.

عرفت العلاقات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بالحلقات مترابطة من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية معينة، تكمن الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي في عمل على المواد الأولية و جعل الأسواق لبيع منتوجاتها، بحيث تسيطر على اقتصاد[1] الدول مرتبط بها و تحكم في الشؤون الاقتصاد الداخلي، مما ينتج عنه تفوق دول الأوروبية في اقتصادها. تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الواجهة الدول الاتحاد الأوروبي في التنسيق بين العلاقات الاقتصادية وفق منهج يساعدها على فرص إيجاد الاستثمارات. تسعى الدول الاتحاد في تأمين مصالحها وفق الدبلوماسية الاقتصادية لها من أجل إيجاد أسواق الاقتصادية و الحصول على صفقات التجارية تدخلها الاقتصاد من واسع أبوابه، تسيطر شركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الدولي فهي تفرض سياسة الاستغلال الاقتصاد المباشر، وهذا يقود الدبلوماسية الاقتصادية للدول الاتحاد الأوروبي إلى التكتل مما يمكنها من فرض نفوذها و تمتع بالسلطة على اقتصاد دول أخرى.

[1]-محمد سامي عبد الحميد, **أصول القانون الدولي العام الجماعة الدولية**, مصر: منشأ المعارف الاسكندرية,2000,ص233.

واقع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي:

يعتمد الواقع الاقتصادي للدول الاتحاد اتجاه الدول شمال إفريقيا ثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب),تحديد مجموعة من المجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية[1] وعلى ضوء منتدى 5+5. تتمثل في:

تشجيع صادرات البلدان إفريقيا الجزائر وتونس و المغرب، وبناء بنية اقتصادية تقوم على الناتج المحلي للاستثمار الأجنبي من أجل تنشيط التعاون بين الشركاء. سعي الشراكة الأورو متوسطية في ضفة الجنوبية في إقامة المنطقة التجارة الحرة، و الدخول في اتفاقيات تجارية في إطار التعاون الاقتصادي .

لم تقتصر الشراكة على ميلاد تجارة جديدة فقط. بل أخذت تزحف نحو الموارد المائية لتعزيز أولويات التعاون لكونها ذات الدخل الاقتصادي جيد، والعمل على التنمية الثورة السمكية و محافظة عليها مشجعة على احترام القوانين[2] البحرية. أما مجال الطاقة فتعمل على توسيع شبكات الطاقة والتعزيز التعاون بمد في شبكاتها الطاقوية. تعتبر السياحة ثروة اقتصادية ذات دخل كبير و مهم خاصة عند الدول شمال إفريقيا فهي تعمل على التسويق السياحي لهذه الدول من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية ، إلا أن اهتمامها لم يقف هنا بل ثابرت للوصول إلى الجانب البيئي و الإداري و تشجيع عليهم ضمن السياسات الاقتصادية[3] من أجل تحقيق التنمية، إضافة للتدخلات في الشؤون السياسية للدول على صعيد الداخلي والخارجي بهدف تحقيق التعاون الإقليمي.

[1]-زكي حنوش, **«دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي»**, مجلة آفاق اقتصادية,ع82سنة 2000,ص18.
[2]-محمد مصطفى كمال, فؤاد نهرو, **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**, لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية,2001),ص207.
[3]-زينب حسين ,عوض الله, **العلاقات الاقتصادية الدولية**, لبنان: الدار الجامعية,1995,ص214.

الميادين التعاون الاقتصادي:

يتركز التعاون الاقتصادي على مجموعة من أولويات تتمحور حول الاستثمار الأجنبي، في إعادة بناء الهياكل الاقتصادية بغية تطوير السوق الأوروبية و خلق الروح التعاون الاقتصادي لطبيعة الشراكة الأوروبية.

بناء الهيكل الاقتصادي: تعاني منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية ضفة الجنوبية و تعرف بالأورو مغاربية من نقص الصناعات، كونها لا تعادل مؤهلات المنظمة التجارة العالمية بسبب هيكلي الصناعي، لذلك تمارس الأورو مغاربية سياسة إعادة التأهيل المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين في مستوى الأداء الصناعات والوصول للمستوى المطلوب. إلا أن هذه السياسة تتطلب المال والوقت والجهد، بغية تطوير الأسس و تسهيلات العمليات الصناعية.

الاستثمارات الأجنبية: تسعى دول الاتحاد لترك بصمة اقتصادية في جميع النواحي الاقتصادية سواء نظام أو مؤسسات، فقامت بجلب رؤوس الأموال ذو نشاط اقتصادي دولي من أجل تقوية قدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي[1]، بحيث تكون هذه الاستثمارات عن طريق الأسهم أو السندات أو عن طريق نشاطات الاقتصادية.

خوصصة المؤسسات: تعد عماد التحرر الاقتصادي تنتهجها الدول ضفة المتوسطية لتوسيع المؤسسات ذات الملكية الخاصة، لتحقيق الكفاءات الاقتصادية[2] وتأهيل المنافسات الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية للضفة الجنوبية.

[1]-مريم زكري, **البعد الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية الاوروبية-المغاربية**, مذكرة ماجستير(غير منشورة),الكلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تلمسان,2010\2011,ص97.

[2]-عابد شريط, **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية حالة دول المغرب العربي**, أطروحة دكتوراه(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر2004,ص152.

عملت الشراكة الأورو متوسطية لضفة الجنوبية على إقامة تغييرات في السياسات الاقتصادية، بغية الدخول في فضاء منطقة التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا (الجزائر ، تونس والمغرب) برفع الاستثمارات الأجنبية[1] و تحقيق الأهداف الاقتصادية على الصعيد العالمي، عمل على برنامج إعادة التأهيل الصناعي من أجل رفع المستوى التجارة الخارجية بغية تحرر الاقتصادي في كامل القطاع الخاص والعام، من أجل وصول إلى مستوى المنافسة الاقتصادية في إطار الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي.

يعمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق دبلوماسية الاقتصادية له بانتهاج بعض الآليات أو السمات تجعله صاحب قوة الاقتصادية كبرى منها:

سياسية تقسيم العالم إلى مناطق النفوذ:

حاول الاتحاد الأوروبي التربع على عرش الاقتصاد لدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك بانتهاج سياسة النفوذ على المناطق الخاصة بها، ووفق هذه الممارسة تقوم الدول الاتحاد الأوروبي بالتدخل في شؤون الدول المغاربية، وتمارس فيها الاستغلال الاقتصادي من خلال اتفاقيات تبرمها معها، وتفرض عليها إجراءات ذات طابع سياسي تؤثر على مظاهر السيادة لتلك الدول على الرغم من أنها دول مستقلة[2]، تقوم الدول الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن أنشطة الاستغلال الاقتصادي في دول شمال افريقيا الثلاث معينة لمصالحة إحدى هذه الدول وفق اتفاق يتم فيما بينها، كالاتفاقيات الفرنسية البريطانية ،والتي اتفقت فيها الدولتين على تقسيم شمال إفريقيا إلى مناطق نفوذ بينهما. لذلك تعتبر سياسة تقسيم العالم إلى مناطق النفوذ سياسة فاعلة لضمان استمرار العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي[3].

[1]-عابد شريط, **مرجع سبق ذكره**,ص159.
[2]-محمود الخال المسافر, **العولمة الاقتصادية**,ص88.
[3]-شرف صالح محمد سعيد, **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**, الكويت: دار الناشري,2013,ص74.

إتباع نهج توازن القوى في العلاقات الاقتصادية:

يمنح تمتع دول الاتحاد الأوروبي بالقوة والنفوذ وإمكانية فاعلة للتأثير على غيرها من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية، فهي تسعى من خلال سياساتها الخارجية إلى التوسع واكتساب المزيد من النفوذ ، والمحافظة على وضعها كدول متقدمة ومهيمنة وما يرتبط بهذا الوضع من امتيازات فعلية لا يستهان بها، كما تسعى إلى منع غيرها من الدول من التفوق عليها خشية انفرادها بالسيطرة على الجماعة الدولية أو على الإقليم معين، فهي من أجل هذه الغاية تتمسك إذا ما حصلت على القوة ما جديدة أن تحصل هي بدورها على القوة معادلة لها في قيمتها ووزنها، بحيث يظل التوازن بين هذه الدول[1] على حاله، دون أن تتفوق عليها أي دولة كما أنها تمنع أي دولة صغيرة، من اكتساب أي قدر من القوة يمكنها من دخول دائرة الدول الإتحاد، حتى لا يؤدي ذلك الانتفاض أو الإنقاص من وزنها في ميزان القوى الدولية.

إتباع سياسة الباب المفتوح:

هي سياسة اقتصادية والسياسية تعتمدها دول الاتحاد الأوروبي في سياستها الخارجية على دول المغاربية(الجزائر، تونس والمغرب)، وتقوم على عدم إعطاء الامتيازات والفرص التجارية والسياسية، من أجل الحصول على مناطق داخل الدول المغاربية وتقليل حدة المنافسات[2] بينهم، إلا أنها كانت سياسة فاشلة وكانت ستؤدي إلى نزاعات الدبلوماسية.

[1]- محمد حافظ غانم, «**الاستعمار القديم والجديد في القانون الدولي** », مجلة السياسية الدولية, ع تشرين الاول,ص219.
[2]- سهى شويحنة، **مرجع سبق ذكره**،ص83.

سمات العامة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي:

تعد السوق الأوروبية واجهة السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، وتعتبر السوق الأوروبية مشروع اقتصادي سياسي نصت عليه معاهدة روما، بغية إنشاء وحدة اقتصادية بين دول الاتحاد، ومن هذا المنطلق سعى الاتحاد الأوروبي للتوفيق بين السمات[1]:

التجارة: بما أن السوق المشتركة وحدة الاقتصادية أعطت أهمية كبيرة للتجارة التي أصبحت تعرف اتساعا في رقعتها جعلها تعريفة الجمركية على الواردات، أدت إلى تضاعف السلع ناتجة عن حسن تسيير الإداري بالإضافة إلى زيادة الطلب على السلع، وهذا ما يثبت التفوق الاتحاد الأوروبي تجاريا[2] ما يجعله أكبر شريك اقتصادي.

الصناعة: يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر السوق اقتصادية نتيجة القدرة التنافسية والعمل على عمليات الاندماج. التمتع بالسيولة النقدية جعلها ذات قدرة الصناعية و الاستثمارية[3].

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى برنامج يمكنه من خلق السياسة جديدة تجعله قادرة على المنافسة و استحواذ على الاقتصاد العالمي، فقام بتدعيم القواعد الصناعية للبرنامج الصناعي وأصبح الاتحاد أكبر دول تصنيعا في العالم من حيث صناعة السيارات[4]، المواد الطبية، السلع والأدوات الصناعية.

الزراعة: تعد الزراعة من أصعب المهام في السوق الأوروبية، مما جعلها تبنى سياسية زراعية موحدة في جميع أقطار الاتحاد الأوروبي، من أجل تحسين المستوى الزراعي بالمجال الريفي عن طريق الرفع من الدخل الفردي للفلاحين[5]، واعتماد على الأسعار مقبولة للمستهلك.

---

[1]-حبيبة أيمن, حنان بوخلوط, **الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي,** مذكرة ماستر(غير منشورة), كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة تبسة2016,ص101.

[2]-محمود محروس إسماعيل, **اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام الخاص بدراسات الجدوى الاقتصادية,** مصر: مؤسسة شباب الجامعة,1997,ص387\388.

[3]-محمد الليثي عماد, **التبادل الدولي**, مصر: دار النهضة العربية,2002,ص80.

[4]-عمر حسين, **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**, مصر: الدار الفكر العربي,1998,ص180.

[5]-أيمن حبيبة و بوخلط حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لدول شمال إفريقيا(الجزائر، تونس والمغرب).

تعمل الدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) على حفظ كيانها و سياستها الاقتصادية، فهي لا تطمح للوصول إلى مستوى المطلوب من الممارسة الاقتصادية أو تحقيق وضع الاقتصادي يؤهلها للمنافسة العالمية، فهي تحاول حماية مواردها لا غير، دون أية مطامع توسعية، ودون التطلع إلى التدخل في شؤون غيرها من الدول[1]. فليس في مقدور هذه الدول الضغط على غيرها، يهمها من وراء السياسة الاقتصادية التي تعتنقها هو تحقيق الرفاهية قدر المستطاع لشعوبها، وإذا كانت السياسة الاقتصادية للدول شمال إفريقيا آثار سياسية فإنها تتمثل عادة في محاولتها التخلص من سيطرة غيرها من الدول التي تحت وصايتها.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا(الجزائر، تونس والمغرب).

يقف الوضع الاقتصادي لدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) على التبعية للدولة المتقدمة، باعتباره اقتصاد هش جراء الاستعمار الذي تعرضت له هذه الدول في تاريخها الاقتصادي والسياسي، و تنج عنه جملة من المتغيرات الاقتصادية التي تنشأ من عوامل خارجية تنتقل إليها من اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي و بعض دول المتقدمة عن طريق علاقاتها الاقتصادية معها. فالدول شمال افريقيا تعتمد على انسياب المعونات الأجنبية ورؤوس الأموال من الدول الاتحاد والدول المتقدمة لتمويل استثماراتها الوطنية، ويعتمد حصولها على القروض من مختلف الهيئات المالية العالمية لمواجهة متطلبات التنمية، كما تعاني الدول شمال إفريقيا (الجزائر،تونس والمغرب) من التبعية التكنولوجية[2] الخاصة بطرق الإنتاج الحديثة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، فمعظم الدول شمال افريقيا و دول النامية تتبنى سياسة استيراد التكنولوجيا.

[1]-محمد السامي عبدالحميد, **مرجع سبق ذكره**, ص 115.
[2]-عماد حبيب دويلات, **الدبلوماسية الاقتصادية**, سوريا: دارالمرساة,1996,ص193.

كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المغاربية الثلاثة (الجزائر, تونس والمغرب) يشكل الجزء الأكبر من علاقاتها الاقتصادية، فهي تعتمد على الدول المتقدمة في تحقيق هذه التنمية نظرا إلى افتقارها مقومات التنمية، و ضعف مؤسستها الاقتصادية[1]، وضعف أدائها، وتفاقم حجم المديونية .

وتقوم العلاقات التجارية للدول المغاربية الثلاثة مع الدول الإتحاد الأوروبي و بعض الدول المتقدمة على تصدير المواد الأولية، فهيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاث يتصف بعدم التنوع. كما تفرض عليها سياسات تجارية من شأنها أن تخضع صادرات هذه الدول والتي تتميز بالأعمال الرخيصة لقيود معينة بقصد حماية المنتجات الأجنبية من المنافسة .

كما فشلت الدول شمال افريقيا (الجزائر, تونس والمغرب) في إقامة كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها، بل على العكس أصبحت الدول شمال افريقيا في إطار علاقتها الاقتصادية الدولية عرضة لضغوط مكثفة ومتصاعدة للإسراع في عملية، دمج اقتصادياتها ضمن الاقتصاد العالمي[2]، و إنهاء حالة العزلة الاقتصادية، وتعاني الدول شمال إفريقيا في علاقتها الاقتصادية الدولية من التدخل في شؤونها الداخلية من خلال، استخدام الضغوط السياسية و الاقتصادية و التقنية، واستمرار هيمنة الدول الإتحاد و دول المتقدمة بشكل كامل على التجارة الدولية[3].

تسعى دول شمال إفريقيا من خلال علاقاتها الاقتصادية إلى تسهيل نقل الموارد المالية، وتنمية صيغ التعاون التجاري ودعم قوتها التفاوضية تجاه دول الاتحاد وجعل قوة صوتها داخل المنظمات الاقتصادية الدولية مساويا لقوة صوت دول الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة، وذلك للاستفادة من عضويتها داخل هذه المنظمات[4]، وقد نجحت الدول المغاربية

[1]- علي حسين ملحم, **العلاقات الاقتصادية الدولية**, سوريا: مديرية المطبوعات الحلبية,2005,ص115.
[2]-مصطفى سلامة حسين, **تسييس المنظمات الدولية**, لبنان: دار الجامعية ,1991، ص170.
[3]-علي حسين ملحم, **مرجع سبق ذكره**,ص117.
[4]-عمر حسين, **مرجع سبق ذكره**,ص191.

الثلاثة في تكوين اتحادات عالمية لمنتجي المواد الأولية للتخفيف من حدة التقلبات قصيرة الأجل في أسعار هذه المواد.

الواقع الاقتصادي للدول المغاربية الثلاثة (الجزائر, تونس والمغرب).

بدأ الاهتمام بالواقع الاقتصادي للدول المغاربية الثلاثة (الجزائر, تونس والمغرب) على اليد الاقتصادي فينير الذي وضع أساس النظرية الاتحاد الجمركي ثم تطورت على اليد العديد من الاقتصاديين، فالواقع الاقتصادي لدول المغاربية يعتبر عملية اقتصادية يشمل كافة الإجراءات التي تخضع لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية[1] التابعة لدول متعددة, ومن خلال الواقع الاقتصادي يكمن:

_ ضرورة اتساع حجم السوق والتي ينجم عنها إزالة الحواجز الجمركية بين دول المغاربية الثلاثة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين .

_ إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة الاقتصادية مما يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل .

_ تحسين المركز التفاوضي للدول المغاربية الثلاثة تجاه الدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي.

_ تخصص والتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المغاربية الثلاثة.

_ دعم المركز السياسي[2] للدول المغاربية الثلاثة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

---

[1]-زكري مريم ,**مرجع سبق ذكره**,ص118.

[2]-نور الدين بواركور, **أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية لدول الأعضاء-حالة التكامل الاقتصاد العربي-**,مذكرة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية, جامعة بومرداس,2016\2017,ص41\44.

أهم أشكال التي تنتج في إطار الواقع الاقتصادي وهي:

_ منطقة التجارة الحرة: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول تلغى فيها الرسوم الجمركية و القيود الكمية على التجارة بين الدول المكونة له على أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.

_ الاتحاد الجمركي: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول, يتم بموجب إزالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية كما في مرحلة التجارة الحرة, بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء دول الاتحاد الأوروبي[1] ودول المتقدمة.

_ السوق المشتركة: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول, تلغى فيها القيود على حركات عوامل الإنتاج من العمل ورأس المال.

_ الاتحاد الاقتصادي: والذي يمكن اعتباره سوقا مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.

_ التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي: والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية[2] لدول المغاربية ثلاثة.

يستهدف تحقيق العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية ما يلي:

_في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول المغاربية الثلاثة(الجزائر, تونس والمغرب) وإقامة التعاون الدبلوماسي وثيق بينهم يقوم على أساس الحوار.

_في ميدان الدفاع: صيانة الاستقلال لكل دولة من دول المغاربية الثلاثة.

[1]-نور الدين بوالكور, **مرجع سبق ذكره**,ص24.
[2]-مريم زكري, **مرجع سبق ذكره**,ص120.

المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) .

في الظل الهيمنة التي كانت تعاني منها دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) من طرف القوى الاستعمارية، كانت تفرض سيطرتها عليها إما عن طريق مفاوضات تحت شعار إنشاء علاقة الصداقة، إلا أنها تختفي وراء الأطماع الاقتصادية [1] و السياسية. أو عن طريق الحروب و هيمنة الكلية على جميع القطاعات الدولية.

غاية من إنشاء العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) وتحقيق مكاسب لطرف الأقوى، من أجل إنشاء السوق[2] فتلجأ الدول الاتحاد إلى إقامة سياسة الاعتماد المتبادل بين طرفين، بحث تفرض معاهدات غير صالحة للطرف الضعيف من أجل سيطرة و الهيمنة و يكون الربح من طرف الآخر وهو الأقوى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

يتعلق عمل الدبلوماسية الاقتصادية لدول المغاربية على موارد الطبيعية مثل النفط، وهذا العمل يكون بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) وتعتبر دول المانحة لدول لامتيازات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي وهي دول صاحب النفوذ و الشركات المنتجة، هذه الامتيازات عبارة عن عقد احتكاري لضعف البنية الاقتصادية لدول المغاربية، وقد تؤدي هذه الامتيازات النفطية إلى إقامة دولة من طرف الاتحاد الأوروبي في الإقليم النفطي بالإضافة لسلب الأراضي نفطية.

[1]-علي حسين ملحم,**مرجع سبق ذكره**,ص212.

[2] -Tim Niblok and Rodncy Wilson; **The Political Economic of The Middle East [international economie relations]** Edward Elgar Publishing LTD 1999;P7

يمكن إعفاء صاحب الامتياز من دفع الرسوم والضرائب[1].

ثم ظهر نشاط جديد للدبلوماسية الاقتصادية قام به ممثلون دبلوماسيون غير حكوميين, وهم ممثلو الشركات النفطية[2].

وإذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة قد تطورت بحكم تزايد حجم علاقاتها الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف, فإن هذا المفهوم لا ينطبق على دبلوماسية دول العالم الثالث, التي يتزايد فيها الارتباط بين أهداف وممارسات سياساتها الخارجية من جهة, وبين خدمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها من جهة أخرى, الأمر الذي فرض على أجهزة العمل الخارجي فيها أن تكون مسؤولة عن توفير الإمكانات الصادرات, وظروف نجاح هذه البرامج مما يوفر لها زيادة في فرص التبادل التجاري,وتشجيع الصادرات,وجذب للاستثمارات, ونقل التكنو لوجيا التي تحتاجها وفق ظروفها, وتشجيع السياحة ورعاية مصالح رعاياها. وقد اكتسب مفهوم دبلوماسية التنمية أبعادا أخرى لدول العالم الثالث نتيجة لنشوء قضايا[3] أصبحت تمثل أهمية متقدمة بالنسبة لها مثل قضايا الديون الخارجية, وأسعار المواد الأولية, ومشكلات الطاقة والغذاء والماء, والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والحوار بين الشمال والجنوب, الأمر الذي أصبح يشكل جانبا رئيسيا من اهتمامات الأجهزة الدبلوماسية الاقتصادية.

وتعد الدبلوماسية [4]لدى الدول النامية متخلفة نسبيا, وتتعامل الدول النامية مع القضايا الاقتصادية دون الفصل بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية, فالعديد من الدبلوماسيين الذين اشتركوا في المفاوضات التجارية هم في الحقيقة من وزارة الخارجية والسياسيين وليست لديهم دراية بالأمور الاقتصادية, كما أنه نادرا ما تكون الدبلوماسية التجارية لدى الدول النامية بعيدة المدى، فالقليل من الدول النامية تقدر الطبيعة

[1] -Bayne\ Woolkcock; **Op, Cit** ; P78
[2] -Bayne/Woolcock **Op Cit** P 251.
[3] -محمد النيرب, **أصول العلاقات السعودية الأمريكية,مكتبة مدبولي**, مصر:القاهرة,1994,ص39.
[4] -عبد الواحد محمد الفار , **أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية, عالم الكتب**, مصر: القاهرة ,بدون تاريخ، ص149.

المستمرة للدبلوماسية الاقتصادية، وبالتالي معظم هذه الدول لا تملك الإعداد المؤسساتي، لكوادرها التي تقوم بالتفاوض كما أن إحدى المميزات الأكثر وضوحا في الدبلوماسية التجارية للدول النامية أنها تتم بطريقة عشوائية خاصة لدى الدول الإفريقية، حيث أن التدخلات التي تحدث في الترتيبات.

تسبب التجارية الإقليمية تشويشا كبيرا قد يعيق إقامة تكتلات إقليمية قوية[1]، حيث أن الأطراف القوية تستغل هذه التدخلات والارتباكات لتقرير سياسات تضر بمصالح الدول النامية، كما تسود المفاوضات نتيجة لقلة خبرة الكوادر وتعقد المصالح حالة من الغموض حول حاجات الدول النامية وحدود التنازلات التي يمكن أن تقدمها في المفاوضات، والمزايا والمنافع التي يمكن أن تقدمها لها الدول المتقدمة. وبالتالي يعد التهميش، هو النتيجة الحتمية عندما تقوم الدول النامية بالمشاركة في مفاوضات تم الإعداد لها بالطريقة التي تناسب الدول المتقدمة، وبالتالي أصبح السعي إلى إيجاد كتلة اقتصادية[2] إقليمية أمرا مهما من القبل الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية.

وتطالب الدول النامية في جميع مفاوضاتها متعددة الأطراف بمعاملة خاصة يراعى فيها وضعها الخاص والحاجة الملحة لتمويل تنميتها، كاتفاقيات لومي، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى تخفيف عدم التوازن الحاصل في العلاقات بين الدول النامية[3] والدول المتقدمة، وتحقيق توازن بين أسعار المواد الخام والسلع الأولية المصنعة ونصف المصنعة، وبين المعدات واللوازم المستوردة، و حركة انخفاض الحاد في أسعار السلع المصدرة من تلك الدول.

[1] -H.G.MANNUR, **International Economics,Vikas publishing**,(House PVT LTD,second edition),1996,p441.

[2]-عبد القادر سيد أحمد, **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**, لبنان: معهد الإنماء العربي,1987,ص14.

[3]-محمد دويدار, **الاقتصاد الدولي**, مصر: دار الجامعة الجديدة,1999,ص183.

خلاصة:

سعى الإتحاد الأوروبي إلى تكوين علاقة الاقتصادية بين الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط، ضمن ما بعرف الشراكة الأورومتوسطية التي بدورها تقوم على طرح التعاون الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي و دول شمال إفريقيا(الجزائر، تونس و المغرب)، و تحقيق التمنية الاقتصادية عن طريق العمل على الاقتصاد السوق، باعتبار أن هذه الدول ذاب بنية الاقتصادية هشة مما أدى الإتحاد الأوروبي إلى ترجمة طبيعة العلاقات الاقتصادية.

يعد الإتحاد الأوروبي قوة الاقتصادية بحيث عمل على تحقيق الدمج الاقتصادي، لهذه الدول و توجه إلى الاقتصاد العالمي عن طريق شركات المتعددة الجنسيات و جذب الاستثمارات و جعلها مناطق النفوذ تابعة لها.

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، من التعاون إلى شراكة. وتنطلق هذه الشراكة من الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر ،التي تترتب عنها مؤشرات الاقتصادية ،وتحرير التجاري. بالإضافة إلى منطقة التبادل الحر بينها وبين الاتحاد الأوروبي ,و التعاون المالي المحصور بينهما، أدى ذلك إلى قدرة الجزائر على التنافس الاقتصاد العالمي مع الدول الاتحاد الأوروبي و ذلك في إطار الشراكة الأورو-جزائرية.

المطلب الأول: الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر الشؤون السياسية ركيزة الدول في بناء نظام السياسي و قيام تلك دولة، حيث كانت تتمثل في عمل البعثات الدبلوماسية في مختلف الدول، من أجل تنمية مصالحها. أما في الوقت الحالي أصبحت على أساس محتواها الاقتصادي، حيث أصبح التمثيل الدبلوماسي مخططا و محسوبا ماليا، وأصبح الهدف الدبلوماسي هدفا اقتصاديا في تنمية مصالح البلاد[1].

بعد الثورة الجزائرية المجيدة أصبحت الجزائر تتمتع بالسمعة الطيبة ، خاصة بعد انحيازها إلى حركات التحرر، من اجل استرجاع سيادتها شاملة عبر جمل من التحولات علي الصعيدين الداخلي والخارجي ،من أهمها استعادة الثروات التي توجد تحت الهيمنة الشركات الأجنبية بالإضافة إلى انتهاج سياسة تحرير النفط.

أصبح الجزائر تدعم الكثير من الدول خاصة ذات الإطارات في المجال المحروقات وأيضا مجالات مختلفة، بغية السيطرة على الوسائل الإنتاج ضمن العلاقات التعاون[2]، على الصعيد الخارجي . وبفعل نشاطها الدبلوماسي المكثف نتج عنه قرار التأميم على الصعيد

[1] – 49. محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، ط1، بيروت: دار الجبل،2004،ص

[2] – Francis, sempa، **US National security doctrines Historically reiewed**، American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org.

العالم الثالث ، حيث دعت إليه الجزائر لدورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974. بغية التعاون في مجال التكنولوجيا و المبادلات التجارية ، حيث أنتج عن الإعلان ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد و متوازن[1] ،بالرغم من أن الدول المصدرة للمواد الأولية لم تأخذ سوى القليل أدى ذلك إلى حدوث تناقضات في النظام الاقتصادي الدولي .

تحتل المبادرة الجزائرية موقع المتميز للمواد الأولية في المنظومة الصادرات العالمية ، نتج عن ذلك لفت انتباه مختلف التيارات الدولية على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على العملة الصعبة في القيام بالعملية التنمية[2] .

تعد التأميمات 1971\02\24 أزمة كبرى تواجه علاقات الجزائر الخارجية، حيث وجب عليها التخلص ولو نسبيا من الضغط والتبعية، ومن الهيمنة الفرنسية التي كانت تختبئ وراء شركاتها العاملة في النفط الجزائري، حيث كانت أزمة التأميمات تمثل أكبر العوائق الاقتصادية ،خاصة في المجال النفط الذي فرضته فرنسا ،و ذلك باستمرارية في فرض سيطرتها على هيئة تثمين باطن الصحراء . بالإضافة إلى أكبر العائق الذي تمثل في أزمة التسعينات، ونهاية لتلك السياسة الوطنية التي كانت تعتمد على الانسجام الداخلي[3] عند صنع أداء السياسة الخارجية ، حيث تزحزح موقع الجزائر الدولي و من الضرورية التفكير لاستعادة مكانتها ، ولعل ما حصل من تحولات دبلوماسية ايجابية خاصة بعد عملية الوساطة في القرن الإفريقي يعد بداية مشجعة على هذا الطريق .

---

[1] – Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou، **Economic Diplomacy in National Security / Procedia Economics and Finance 19** (2015) 129.

[2] – Corneliu MUNTEANU ،**The impact of economic diplomacy over national economic security**، Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova P6.

[3]–ثامر كامل الخزرجي ،العلاقات السياسية الدولية،ط1، عمان : دار مجدلاوي للنشر، 2009،ص34.

واقع الاقتصاد الجزائري.

مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المراحل المتنوعة المتعددة بفترات زمنية مختلفة، تميزه كغيره من اقتصاديات العالم و يتم ذلك عبر تحديد قدرته على الاندماج و المنافسة في الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصادي الأوروبي خاصة.

1 بنية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الميزان التجاري القاعدة الأساسية الاقتصاد الدولة، بالنسبة للميزان التجاري للاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي لاعتماده على قطاع المحروقات ،فهو يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، وثلثي المداخيل الضريبية للدولة و97% من إيرادات الصادرات[1]. فهي تحتل المرتبة 15 عالميا من الاحتياط النفط.

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي ، بحيث أن الجزائر تعتبر الدولة المسيطرة في البحر الأبيض المتوسط باعتبارها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي ، وممول الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي[2] .

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل، ثروة البلاد الرئيسية، مداخيل صادرتها بالعملة الصعبة أكبر تحدي وجب معالجته، 60% من المداخيل. النفط الجزائري، خفيف، بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية. إنتاج النفط الخام، في صحراء الجزائر خاصة قرب الحدود الليبية، رغم وجود أكثر من 50 حقل بترول، الذروة التي كانت 2.2 مليون برميل في 1986 انخفضت ل700 ألف في 1990 بسبب العشرية السوداء. خفضت الحكومة سقف الإنتاج، لإطالة عمر الحقول، و تماشيا مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك .مثلت قدرة الجزائر في تكرار البترول 975 ألف برميل يوميا وبلغ الإنتاج سنة 2017 قرابة 21 مليون برميل

[1]– فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة العربية**، دار البيضاء: دار الحداثة للنشر والتوزيع،1982،ص71.

[2] – unctad،**examen de la politique de l 'invertissement Algérie**،Genéve:Nations Unies،decembre2003،60.

قدرت مدة نفاذ المحصول الغازي في 1992، ب60 سنة. (نفاذ في 2050) لكن بعد ما تم اكتشاف المزيد من الحقول، وصار الاحتياطي يكفي لأكثر من 150 سنة أخرى هذا الاحتياطي الذي يبلغ 90.000 مليار م مكعب، أهم قيمة من النفط حاليا، مع سياسة التنويع، و جنوب الجزائر كان أكبر حقل. كل محطات تمييع الغاز مملوكة للجزائر (مجمع سوناطراك)، التي شجعت باتفاقيات مع أوروبا تمديد أنابيب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط لإيطاليا و إسبانيا. بعد محاولة الحكومة رفع سعر الغاز[1]، بحجة عدم أخذ السعر الحقيقي، قررت الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط في مجال الغاز، لتدخل الأسواق الحرة. زيادة صادرات البترول أو الغاز المكرر، أحد أولويات الحكومة، في سياسة التنويع. ساعدها أيضا، زيادة الطلب الداخلي عليها.

2- التطور الاقتصاد الجزائري.

تعرض الاقتصاد الجزائري في فترة زمنية 1986،إلى ضعف كلي في اقتصادها أدى ذلك إلى انهيار في أسعار البترول ،بالإضافة إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وقد تسبب هذا الانخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار. حيث لجأت الجزائر إلى جدولة المديونية الخارجية. (جدول المديونية)

تبعت الجزائر جملة من الإصلاحات و الاعتماد على الإصلاحات الذاتية ، من خلال الصندوق النقد الدولي ،إلا أنها من التحقق النمو الاقتصادي و استمرار الاعتماد على القطاع الواحد[2] .

يتم تحليل المتغيرات الاقتصادية الجزائرية باعتماد على المؤشرات الأداء الاقتصادي، ويعتمد قياس النمو الاقتصادي على التغير في حجم الناتج الداخلي الخام.

[1] – unctad،مرجع سبق ذكره، P 61

[2]–صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد، 2007**.

شكل الجدول يوضح المؤشرات الاقتصاد الجزائري 1980_ 2017[1]:

السنة	ن.م.إ. (بالبليون دولار، ق.ش.م.)	ن.م.إ. للفرد (بالدولار، ق.ش.م.)	نمو ن.م.إ. (الحقيقي)	معدل التضخم (بالنسبة المئوية)	البطالة (بالنسبة المئوية)	الحكومة debt (% من ن.م.إ.)
1980	86.6	4.641	% 5.4− ▼	% 9.7 ▲	% 15.8	n/a
1981	97.6 ▲	5.069 ▲	% 3.0 ▲	% 14.6 ▲	% 15.4 ▼	n/a
1982	110.2 ▲	5.550 ▲	% 6.4 ▲	% 6.7 ▲	% 15.0 ▼	n/a
1983	120.8 ▲	5.887 ▲	% 5.4 ▲	% 7.8 ▲	% 14.3 ▼	n/a
1984	132.1 ▲	6.237 ▲	% 5.6 ▲	% 6.3 ▲	% 16.5 ▲	n/a
1985	143.9 ▲	6.483 ▲	% 5.6 ▲	% 10.4 ▲	% 16.9 ▲	n/a
1986	146.5 ▲	6.427 ▼	% 0.2− ▼	% 14.0 ▲	% 18.4 ▲	n/a
1987	149.2 ▲	6.377 ▼	% 0.7− ▼	% 5.8 ▲	% 20.1 ▲	n/a
1988	151.5 ▲	6.287 ▼	% 1.9− ▼	% 5.9 ▲	% 21.8 ▲	n/a
1989	165.0 ▲	6.679 ▲	% 4.8 ▲	% 9.2 ▲	% 18.1 ▼	n/a
1990	172.4 ▲	6.891 ▲	% 0.8 ▲	% 9.3 ▲	% 19.8 ▲	n/a
1991	176.0 ▲	6.865 ▼	% 1.2− ▼	% 25.9 ▲	% 20.3 ▲	% 77.8
1992	182.9 ▲	6.963 ▲	% 1.6 ▲	% 31.7 ▲	% 21.4 ▲	% 62.9 ▼
1993	183.3 ▲	6.817 ▼	% 2.1− ▼	% 20.5 ▲	% 23.2 ▲	% 74.0 ▲
1994	185.6 ▲	6.749 ▼	% 0.9− ▼	% 29.0 ▲	% 24.4 ▲	% 98.4 ▲
1995	196.7 ▲	7.011 ▲	% 3.8 ▲	% 29.8 ▲	% 28.1 ▲	% 116.2 ▲
1996	207.9 ▲	7.279 ▲	% 3.8 ▲	% 18.7 ▲	% 28.0 ▼	% 98.1 ▼
1997	213.8 ▲	7.361 ▲	% 1.1 ▲	% 5.7 ▲	% 28.0 ▬	% 69.9 ▼
1998	227.1 ▲	7.698 ▲	% 5.1 ▲	% 5.0 ▲	% 28.0 ▬	% 72.9 ▲
1999	238.0 ▲	7.943 ▲	% 3.2 ▲	% 2.6 ▲	% 29.3 ▲	% 82.0 ▲
2000	252.7 ▲	8.282 ▲	% 3.8 ▲	% 0.3 ▲	% 29.5 ▲	% 62.8 ▼
2001	266.2 ▲	8.599 ▲	% 3.0 ▲	% 4.2 ▲	% 27.3 ▼	% 54.3 ▼
2002	285.4 ▲	9.085 ▲	% 5.6 ▲	% 1.4 ▲	% 25.7 ▼	% 51.3 ▼
2003	312.1 ▲	9.787 ▲	% 7.2 ▲	% 4.3 ▲	% 23.7 ▼	% 42.1 ▼
2004	334.4 ▲	10.332 ▲	% 4.3 ▲	% 4.0 ▲	% 17.7 ▼	% 35.2 ▼
2005	365.5 ▲	11.126 ▲	% 5.9 ▲	% 1.4 ▲	% 15.3 ▼	% 26.3 ▼
2006	383.1 ▲	11.488 ▲	% 1.7 ▲	% 2.3 ▲	% 12.5 ▼	% 23.6 ▼
2007	406.6 ▲	12.008 ▲	% 3.4 ▲	% 3.7 ▲	% 13.8 ▲	% 13.5 ▼
2008	424.3 ▲	12.267 ▲	% 2.4 ▲	% 4.9 ▲	% 11.3 ▼	% 8.0 ▼
2009	434.5 ▲	12.321 ▲	% 1.6 ▲	% 5.7 ▲	% 10.2 ▼	% 9.8 ▲
2010	455.8 ▲	12.668 ▲	% 3.6 ▲	% 3.9 ▲	% 10.0 ▼	% 10.5 ▲
2011	478.3 ▲	13.027 ▲	% 2.8 ▲	% 4.5 ▲	% 10.0 ▬	% 9.3 ▼
2012	503.6 ▲	13.431 ▲	% 3.9 ▲	% 8.9 ▲	% 11.0 ▲	% 9.3 ▬
2013	526.1 ▲	13.737 ▲	% 2.8 ▲	% 3.3 ▲	% 9.8 ▼	% 7.6 ▼
2014	555.9 ▲	14.212 ▲	% 3.8 ▲	% 2.9 ▲	% 10.6 ▲	% 7.7 ▲
2015	582.7 ▲	14.581 ▲	% 3.7 ▲	% 4.8 ▲	% 11.2 ▲	% 8.8 ▲
2016	609.6 ▲	14.955 ▲	% 3.3 ▲	% 6.4 ▲	% 10.5 ▼	% 20.6 ▲
2017	632.9 ▲	15.237 ▲	% 2.0 ▲	% 5.6 ▲	% 11.7 ▲	% 25.8 ▲

[1]–اقتصاد الجزائر ، زيارة الموقع:.https://www.marefa.org ، 03\01\2019،التوقيت:03:07 صباحا

العلاقات الاقتصادية الخارجية: وقعت الجزائر عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر. عرفت الجزائر مؤخرا توجه عدة من الدول المتوسطية نحوها، حيث فتح السوق هو من شجعها. حين فتحت الدولة قطاعات حيوية، منها قطاع الكهرباء والغاز. الجزائر حاليا في أول قائمة المستثمرين الأوربيين[1] وأرباب العمل الأجانب، وفي عدة مجالات كالاتصالات والسياحة، النقل والصناعة. من 31 مشروع أجنبي سنة 2003 إلى 1893 سنة 2016.

العلاقات التجارية: تسعى الجزائر لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق) معوضة غيابها قبلا، فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقوية جديدة، كما هي ساعية لجلب نظر أوروبا و اتحادها. هذه الوجهة، تسمح لها بتصدير صناعتها بدون رسوم جمركية، كما تخفض تدريجيا رسومها على الواردات .وقعت الجزائر على معاهدات بطرفين، مع 20 دولة، أوروبية، الصين، مصر، ماليزيا، و اليمن. تفاهمت أيضا مع الولايات المتحدة، في مخطط استثمار، جويلية 2001، و هو حاليا في نقاش.

رغم علاقاتها الخاصة مع فرنسا، كأي دولة مستقلة، أرادت الجزائر خلق مناخ دولي حولها، بعلاقات مع العالم الثالث، و دول شرق أوروبا[2]. مع تخلف الوحدة المغاربية، و غياب سياسة تفعيل التجارة العربية، لم يتعدى الميزان التجاري بين الجزائر و باقي البلدان العربية 2%.

[1]– اقتصاد الجزائر ،**مرجع سبق ذكره**.

[2] – Corneliu MUNTEANU ،**The impact of economic diplomacy over national economic security**. Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova P8.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية.

بعد توقيع كل من تونس و المغرب على الشراكة الأوروبية ، جاء دور الجزائر لإنهاء مفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي04مارس1997 بتوقيع الشراكة ،لكنها دخلت حيز التنفيذ في سنة 2005، ضمن ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية.

مضمون الشراكة الأورو جزائرية: احتوت هذه الشراكة على جملة من المحاور تمثلت في:

1امحور الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية)[1].

2/ محور الثاني: يتعلق هذا المحور بالتبادل التجاري ،وإقامة منطقة الحرة للتبادل،إذ تم تحديد مدة الفترة الانتقالية ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة06).

3/ محور الثالث: يتعلق الأمر باتفاق الطرفين على الإنشاء وتقديم الخدمات، وتوسيعها في مجال يسمح بإدراج الحق في إقامتها في إقليم الآخر، وتحرير الخدمات.

4/ محور الرابع: يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري[2] العمل به.

5/ محور الخامس: يتعلق بالوضع الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة ،وتم الاتفاق بشأن تحرير مبادلات بين الجزائر

[1] – https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2011/448-gmail-com-elfetni-aziza.

[2]–محمد حسن علاوي،كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**،العدد04،2016، ص36،37.

والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل.

6/ محور السادس: يتعلق ب: –دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

–إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

–ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

–الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد[1].

واقع الشراكة الأورو جزائرية: تخضع العلاقة الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر في أفريل 2002بإسبانيا ،و دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 من أجل إنشاء منطقة للتبادل الحر.

حيث سجلت المبادلات التجارية الجزائرية في سنة 2009 حوالي 93 مليار دولار، وفي سنة 2010 سجلت مبادرات ب97 مليار دولار، حيث قدرت زيادة ب14.5% ،و عرفت سنة 2009 بالانخفاض ب 29.6% وذلك بسبب الانخفاض وتيرة العائدات المحروقات[2].

[1]– https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2011/448-gmail-com-elfetni-aziza.

[2]– جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2012\2013، ص141،140

تعتبر الجزائر منطقة جيدة للتبادل التجاري، لأنها تمثل 50% من إجمالي المبادرات التجارية الجزائرية ،بعد التقرير الذي أعدته الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية اتضح أن حجم التجارة بين دولتين حولي 45.4 مليار دولار من الصادرات والواردات.

الواردات: بعد الاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر ،أصبحت أوروبا تسيطر على الواردات الجزائر ب نسبة 60% من الواردات الجزائر ،حيث نلاحظ ارتفاع بالنسبة الواردات نتيجة جدولة التخفيض الجمركي المتفق عليها(الجدول الواردات)[1]، بالإضافة إلى ارتفاع في وتيرة الواردات سنة 2007 وهذا ما يدل على هيمنة الاتحاد الأوروبي بالنسبة 50% على السوق الجزائرية (المنحنى البياني).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26733	41246	23186	22009

الصادرات: تزايد في وتيرة الصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، خلال فترة 2000_2010 حوالي 42 مليار دولار(جدول الصادرات) حيث نلاحظ ارتفاعها خارج المحروقات ،انخفاض الصادرات سنتين 2001و2002 ،2009و2010[2] أدى إلى تراجع العملة وانخفاض في سعر المواد الأولية(منحى بياني).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	5256	5903	6732	7954	10097	11225	11729	14427	20985	20772	20704

[1]–كلثوم كبابي، التنافسية والإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر ،المغرب وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باتنة،2007\2008،ص126.

[2]–جمال بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص145.

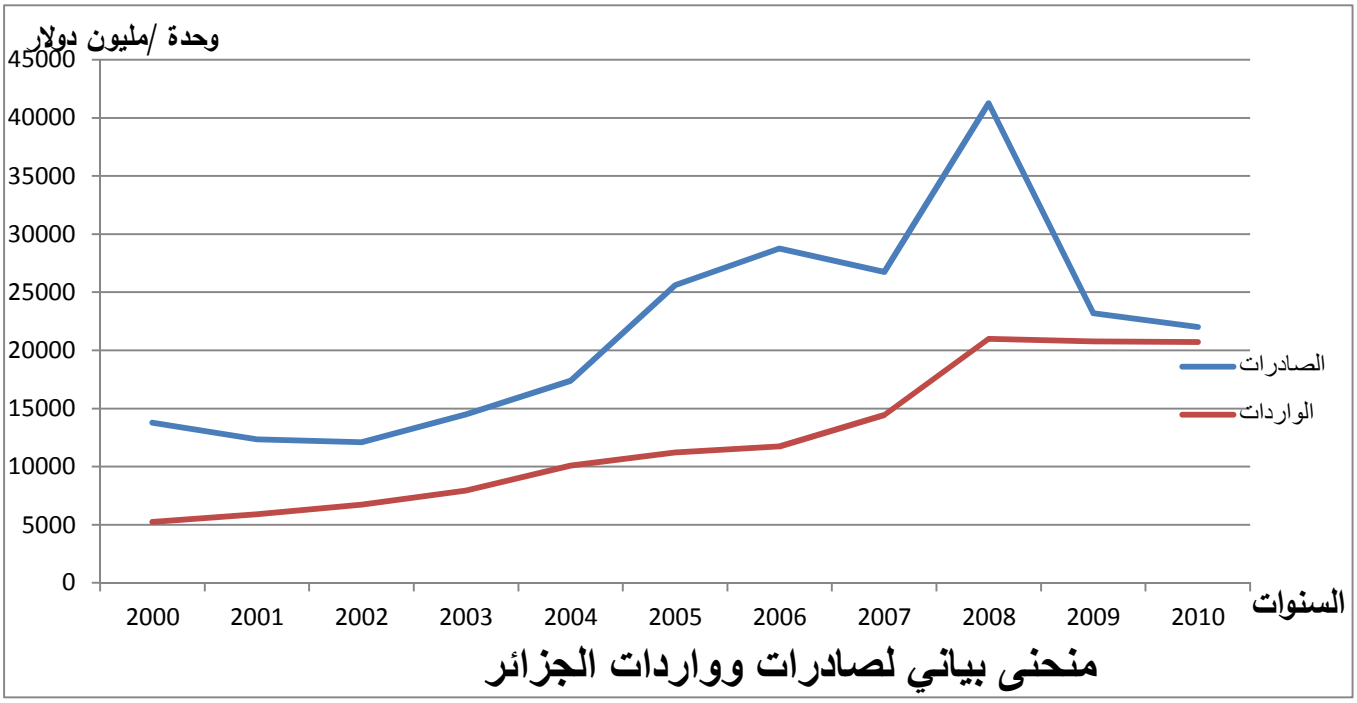

من إعداد الطالبة: **بن ظاهر نائلة**. حسب معطيات الجدول.

دوافع الشراكة الأورو جزائرية: إذ أن هنالك عديد من الدوافع لتجسيد الشراكة من جهة الطرفين:

بالنسبة للجزائر: تعزيز دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأوروبية، مما يساعدها في التنمية صادراتها و دخولها للأسواق الدول الاتحاد الأوروبي، و إعفائها من الرسوم الجمركية، دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي إضافة إلى الاستثمارات الأوروبية و زيادة في نمو الاقتصادي، استفاد من المساعدات المالية ضمن الاتفاقيات الشراكة.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي: بناء تجمع اقتصادي أورو متوسطي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ،نقل التكنولوجيا و أنشاء مؤسسات الاقتصادية للدول شريكة، تقديم مساعدات مالية "ميدا1و ميدا2"، تسويق منتوجاتها الأوروبية[1].

[1] – https://jilrc.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-/.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية التونسية.

توسعت شبكة الشراكة الأوروبية في تونس بغية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية تونسية نتج عنها إقامة منطقة تبادل الحر(منطقة التبادل الأورو تونسية)، وتطوير التجارة الخارجية التونسية مع الاتحاد الأوروبي. باعتبارها أول بلد عربي يوافق على الشراكة.

المطلب الأول: تونس في الدبلوماسية الاقتصادية.

تشكل الدبلوماسية الاقتصادية التونسية عمل استراتيجي ضمن الإطار الدبلوماسي، فهي تعد الواجهة الاقتصادية والتجارية لتعاون الأجنبي[1] في خدمة الاقتصادي التونسي، لذلك تركز الدبلوماسية الاقتصادية التونسية على أولوية العمل الاقتصادي من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية وعمل على اقتصاد السوق لترويج منتوجاتها، و تكثيف العمل على الوجهة السياحية.

من أجل تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية عملت تونس على دخول في اتفاقيات على المستوى العالم و على مستوى القارة، بغية العمل على التعاون الاقتصادي و السوق المشتركة، وتوسيع فرص الاستثمارات الخارجية و باعتبار أوروبا الشريك الاقتصادي الأول لتونس، فهي تعمل على برنامج المخطط التنموي لتنشيط النمو الاقتصادي التونسي و سعي لتوفير القطاعات جديدة للمستثمرين الأجانب.

عملت تونس على تكريس البعد الاقتصادي ضمن إطار الدبلوماسية الاقتصادية من خلال: النهوض بالصادرات من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتنويع المنتوج والحرص على القيمة المضافة، و الترويج لها كوجهة للعلاج والاستشفاء والتجميل. والعمل على

[1] -https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia#.2019\05\23:زيارة

ضرورة دعم الشركات الوطنية الراغبة في تدويل نشاطها والانتصاب بالخارج يعد من أهداف ومشمولات الدبلوماسية الاقتصادية التونسية. بغية الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمساهمة في الانتعاش التدريجي للنمو.

الواقع الاقتصاد التونسي.

يتميز الاقتصاد التونسي بالقدرة التنافسية على مستوى عال من الجزائر والمغرب، رغم معاناة اقتصادها من قلة الموارد الطبيعية، إلا أنه يتميز بالتنوع الاقتصادي بحيث أن الزراعة هي أكبر مساهم في الاقتصادي التونسي و المتمثل في الحبوب، يعتمد الاقتصاد التونسي على إنتاج التمور و الزيوت بالنسبة 88% من الإنتاج الداخلي فهي أيضا لا تستغني على المنتوج البحري لأنها دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر السياحة التونسية عمود الاقتصاد التونسي بسبب استقطاب الكبير للسياح في تونس، حيث عملت السياحة على توفير العملة الصعبة و مناصب العمل، تشكل الصناعة جزء بالغ الأهمية من الاقتصاد التونسي بحيث يتم تصديره و يتمثل في صناعة الجلود والأغذية صناعة كهربائية و صناعة النسيج.

افتقار تونس للمواد الأولية و المحروقات جعلها تستند على الصناعات الخفيفة[1] لتدارك القطاع الطاقة، إلا أنها غنية بالحامض الفوسفوري و ثلاثي الفوسفات العظيم، حيث تكثف جهودها على الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة في كل القطاعات وتحسين الإنتاجية والتحكم في تكاليف الإنتاج بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي. مما يساعد على

[1]–زكري مريم، مرجع سبق ذكره،ص124.

العلاقات التجارية:

تعمل تونس على توطيد العلاقات التجارية بين الدول العالم، فهي تهدف إلى خلق مسيرة اقتصادية على الصعيد القاري و العالمي. تسعى تونس على تحرير اقتصادها وتفتح الاقتصاد العالمي تحسين قدرتها التنافسية في إطار الاقتصاد العالمي[1]، يعرف الاقتصاد التونسي بالتنوع لذلك فهي تسعى لتحقيق التنمية المشتركة بغية تدارك مجال الطاقوي.

عملت تونس على زيادة في صادراتها نحو الأسواق الأوروبية و ضمان خولها من التعريفة الجمركية، تحسين المنتوج الفلاحي بسبب الاستثمار الأجنبي، رفع صادرات الزيت الزيتون وضمانه حصته. سعت تونس على استمرارية الاستثمارات الأجنبية[2] و ضمان صادراتها بغية الحفاظ على النسيج الفلاحي و الصناعي .

عملت تونس على تحسين المؤشرات الاقتصادية من أجل تحرير التجارة الداخلية، والانتهاج سياسية التأهيل الصناعي بغية تحسين جودة القطاع الغذائي و مواد التجميل، واعتماد الاقتصاد السوق، المنافسة في الأسواق الداخلية خلق منطقة التجارة الحرة داخل الأسواق التونسية وذلك بتحسين المنتوج التونسي وتميزه بالجودة حيث أتيحت لها الفرصة في انخراط في المنظمة العالمية للتجارة.

باعتبار أوروبا الشريك التجاري و الصناعي الأول لتونس عملوا على توحيد العلاقات التعاونية و تحقيق نقلة نوعية في اقتصاد التونسي، تنمية الصادرات التونسية[3] و العمل على التصدير المنتوجات الفلاحية.

---

[1]– www.europa.eu /délégations/tunisia /index fr.، المفوضية الأوروبية في تونس

[2]–شريط العابد، **مرجع سبق ذكره**،138.

[3]–الاتفاقية الشراكة العربية الأوروبية, دعوة تونسية، في 25_26 جوان 2002.

تتمتع تونس بالسمعة الطبية في الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية إضافة إلى توقيع تونس عديد من الاتفاقيات لضمان الاستثمار وعدم ازدواجية الضرائب وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتحكيم الدولي وبحماية الملكية الفكرية[1]. علما وان تونس تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي ومكانة متميزة بين البلدان الصاعدة في مجال ثقة المستثمرين، حيث جعلها لها علاقات الاقتصادية العالمية.

تسعى تونس من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية إلى حصد حزمة من الاتفاقيات الجديدة مع بلدان أفريقيا، وتهدف هذه الاتفاقيات لتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين تونس ودول جنوب الصحراء وتنشيط التعاون في عدة قطاعات ورفع مستوى المبادلات التجارية والانفتاح على أسواق جديدة الإفريقية، بغية تحقيق التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والصناعة والتجارة والتكوين المهني والتشغيل، فتهم تونس إلى انعقاد ملتقيات رجال الأعمال التونسيين ونظرائهم من الدول الإفريقية والتي ستفضي إلى حزمة من الاتفاقيات وبرامج تبادل اقتصادي وتجاري[2].

لم تقتصر الجهود الاقتصادية تونسية على إقامة علاقات تجارية بين تونس وأوروبا، بل سعت إلى توسيع علاقات تجارية مع دول الإفريقية و دول التعاون الخليجي والذي تتمثل في: انعقاد المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والاستثمار بتونس، وتوسيع العلاقات التعاونية بين دول الخليج وتونس على إرساء تعاون اكثر فاعلية في مجالات التجارة والاستثمار والصناعة والطاقات المتجددة والخدمات والزراعة، فضلا عن تعزيز التعاون في قطاعات الموارد البشرية والثقافية[3].

[1] –http://www.apia.com.tn/ar/. الإطار الاقتصادي في تونس.

[2] –كلثوم كلابي، مرجع سبق ذكره،ص146.

[3] –شريط عابد،مرجع سبق ذكره،ص139.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الأورو تونسية .

في إطار الشراكة الأورو متوسطية عملت أوروبا على حفاظ على هذه الشراكة وتطويرها، بحيث شملت الضفة جنوبية متوسطية منها تونس الذي تعتبر أول دولة وقعت على الاتفاقية في جويلية 1995 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1998 .

مضمون الشراكة الأورو تونسية: احتوت هذه الشراكة على ثمانية محاور تمثلت في:

1/ محور الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يقوم على الاستقرار و التنمية المشتركة لكل طرف.

2/ محور الثاني: يتعلق هذا المحور بالتبادل التجاري ،وإقامة منطقة الحرة للتبادل و حرية انتقال السلع.

3/ محور الثالث: يتعلق الأمر باتفاق الطرفين على الإنشاء وتقديم الخدمات، وتوسيعها في إقليم الطرف الآخر.

4/ محور الرابع: يتعلق برأس المال و المنافسة الاقتصادية، وحرية تحويل العملة.

5امحور الخامس: يتعلق بعملية التعاون الاقتصادي.

6/ محور السادس: يتعلق بخلق التعاون الاجتماعي والتنوع الثقافي.

7/ محور السابع: تقديم المساعدات والمعونات المالية.

8/ محور الثامن: يتعلق بالأحكام المؤسسات[1].

[1]–شوقي بوجلخة، الإقليمية الجديدة وأثرها على الاقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر – تونس 2000\2013، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة الوادي،ص39.

تتشابه محاور الشراكة الأورو تونسية مع الشراكة الأورو الجزائرية. إن الاتفاق الذي جرى بين تونس والاتحاد الأوروبي من أجل الإقامة منطقة التبادل الحر في تونس تقوم على العمل على مبادئ اقتصاد السوق و تحرير المنتوجات الزراعية و الخدمات[1]، خلق روح تعاون الاقتصادي بين أوروبا وتونس، وتشجيع القطاع الخاص من أجل عمل على جانب الإداري في السوق المشتركة، وتشجيع على روح المنافسة ، بالإضافة إلى إلغاء التعريفة الجمركية.

الواقع التجارة الخارجية الأورو تونسية: عملت الشراكة الأوروبية على تغيير ملامح الاقتصاد تونسي بغية إقامة منطقة التبادل الحر في تونس، حيث انتهجت تونس سياسة تحرير الاقتصاد و تحرير التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وانعكست هذه التغييرات على النمو الاقتصادي والذي عرف بمعدلات متباينة بين الارتفاع و الانخفاض، ففي سنتين 2006و2007 تراوح معدل النمو الاقتصادي ما بين 5.52% و 6.3% إلا أنه بدأ بالتراجع و الانخفاض حيث قدرت نسبته في سنة 2008 ب 5.5%.

تقدر الصادرات تونسية اتجاه الاتحاد الأوروبي حولي 70% وتمثلت هذي الصادرات في زيت الزيتون، الألبسة، المواد البترولية و الصناعات وغيرها من منتوجات تونسية، حيث سجلت الصادرات تونسية نحو أوروبا بتزايد كبير حيث تضاعف نسبة الصادرات فاستحوذ الاتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من الصادرات في سنة 2000 كانت صادرات قد بلغت 11738مليون د.ت أما في سنة 2010 قدرت ب31816. أما الواردات قدرت في سنة 2000 ب8004 ملون د.ت وفي سنة 2010 بلغت 23519 مليون د.ت(شكل الجدول).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	11738	13667	13510	14032	16185	17291	20003	24438	30241	25877	31816

[1] –Texte de l'accord d'association Tunisie–EU : www.commerce.gov.tn/fr/union–européeme.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	8004	9736	9748	10342	12403	13793	15558	19409	23673	19969	23519

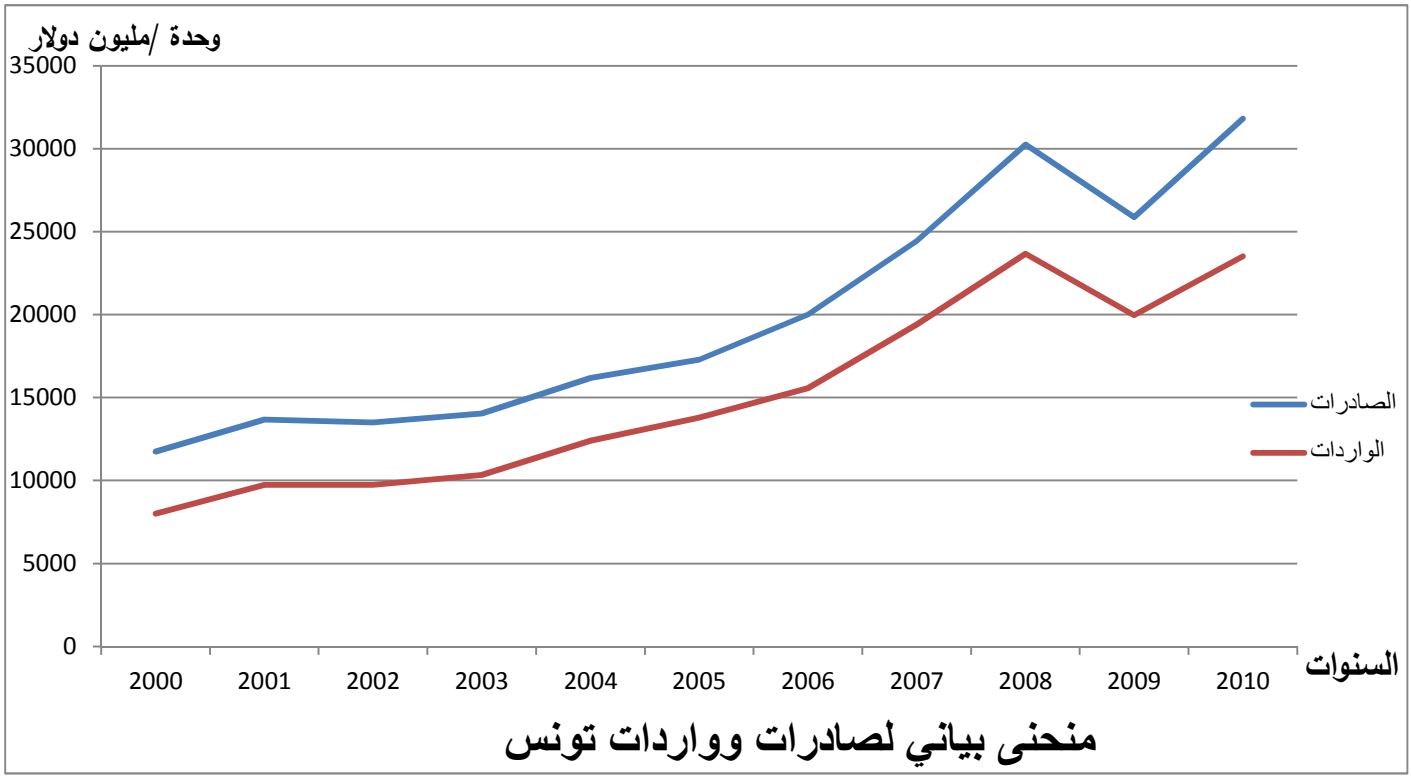

من إعداد الطالبة: **بن ظاهر نائلة**. حسب معطيات الجدول.

بالنسبة للتجارة الخارجية التونسية للاتحاد الأوروبي، نلاحظ حيث ارتفاع كل من صادرات والواردات10 مليار دولار سنة 2000 إلى 14 مليار دولار سنة 2008، إلا أنها انخفضت سنة 2008 حتى سنة2013 ب12.4 مليار الدولار. أما الصادرات سنة 2000 قدرت ب6.9 مليار دولار وارتفعت في سنة 2013 إلى 14.8 مليار دولار. جدول الميزان التجاري.

السنوات	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	6،9	7،1	7،7	9،8	9،3	13،1	14،6	13	14،6	15،2	14،3	14،8
الواردات	10	10،5	10،2	11،5	11،9	12،3	14	11	12،6	13،7	12،2	12،4

المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية.

عملت المغرب على التعزيز الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، تبدأ من الدبلوماسية الاقتصادية. فالهدف من هذا هو دفع قاطرة الاقتصاد المغربي لمستوى الاقتصادي العالمي و العمل على تشجيع السياسات الاقتصادية، متجه نحو الشراكة الأورو مغربية والتي وقعت فيفري 1996 و نفذت في مارس سنة 2000 بغية الاقتصاد السوق و تشجيع المنافسة الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية.

إن الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب تقوم على رؤية شاملة ومتوازنة تسعى لدعم التنمية المستدامة، عملت المغرب على تعزيز التعاون كآلية للتكامل الاقتصادي و دعت البلاد إلى تأسيس دبلوماسية اقتصادية تعتمد على ربط علاقة شراكة مع بلدان منطقة إفريقيا و منطقة الأوروبية من أجل بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية بالقارة والعالم[1]، لتشجيع القطاع الخاص المغربي والشركات العمومية على الانخراط في مشاريع استثمارية.

واستطاع المغرب فرض نفسه كقوة الاستراتيجية الاقتصادية تسعى من خلالها إلى إقامة مشاريع مشتركة ذات طابع إقليمي فيما يتعلق بالماء، والكهرباء، والأمن الغذائي[2]، وأصبح للمغرب مكانة اقتصادية خاصة التجارة، والصناعة، والبنوك، عملت المغرب على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وتنمية المبادلات الخارجية.

[1]–غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة (دراسة قانونية) ، ط 3 ،عمان: دار الثقافة،2011 .ص12.

[2]–المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28، أغسطس/آب 2015، ص 15.

تعد المغرب من أول المستثمرين في إفريقيا للمجموعات الاقتصادية والنقدية، بحث تسعى إلى إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول الإفريقية. وأصبحت العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية وحدة إفريقية نحو التنمية والتقدم والازدهار، فالاستثمارات المغربية في إفريقيا تنعش المكانة الاقتصادية من خلال المشاريع الكبرى عامة و المشاريع الصغرى خاصة والمتوسطة، لدورها الكبير في امتصاص البطالة وخلق الثروة مع الاعتماد الكلي على الكفاءات الوطنية، في جميع مراحل انجاز المشاريع ،ويمكن الاستئناس في هذا المجال بالتجربة المغربية[1].

الواقع الاقتصاد المغربي:

يعد الاقتصاد المغربي اقتصادي نام لامتلاكه العديد من ثروات المعدنية من أهمها الفوسفات، الذي يعادل حوالي 70% من الاحتياط العالمي فهو ثورة يزخر بها باطن الأرض مغربية، و يعتبر أول مصدر للاقتصادي المغرب و جعله يحتل المكانة الأولى عالميا، و يحتل الرصاص مركز الثاني في العالم، بالإضافة إلى توفر الاقتصاد المغربي[2] على العديد من ثروات المعدنية و تتمثلي في الفحم الحديدي والألمنيوم والحديد و يعتبر أول المعادن مكانة الاقتصاد المغربي ثم النحاس و الزنك وغيرها من المعادن التي تزخر بها المغرب.

فكل هذه المعان تصدر للخارج في شكل خام، أما من جانب الطاقوي تنتج المغرب من البترول والغاز نسبة 20% وهذا ما يجعلها من الدول المستوردة لهذا المجال. لا تهمل المغرب أي من القطاعات التي تساهم في مواكبة عملية النمو الاقتصادي منها القطاع الزراعي لكونها تتوفر على الأراضي صالحة للزراعة، فهي تساهم في تلبية و تغطية الحاجيات الغذائية[3] والسلع الأولية وخاصة توفير فرص العمل في هذا القطاع.

[1]– Jeune Afrique, Que cherche le Maroc en l'Afrique ?53èannée, n° 2731, p. : 27.

[2] – Omar Kabaj, le modèle marocain de coopération Sud-sud, le matin 17 mars 2008. op-cit, p-23

[3]–كلثوم كبابي، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو مغربية.

حرصت المغرب على تجسيد و تمجيد الشراكة الأورو مغربية، فلذلك تعد أهم شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط حيث تتمتع بامتيازات أكثر من الجزائر وتونس، فهي تصدرت مكانة الشريك المتميز حيث تقوم هذه المكانة على تعميق العلاقات السياسية، والاندماج[1] في السوق الداخلية.

مضمون الشراكة الأورو مغربية: تميزت هذه الشراكة على محاور أساسية منها:

1/ محور الأول: تعزيز الحوار السياسي و تعزيز العلاقات بين الطرفين بغية الاستقرار و التشاور.

2/ محور الثاني: يتعلق بالوضع الاقتصادي قائم على المبادلات التجارية المشتركة و التعاون الاقتصادي و التشجيع على المنافسة.

3/ محور الثالث: يعتمد على التعاون الاجتماعي[2] و تقديم مجالات تخص المجتمعات.

4/ محور الرابع: يتعلق بالجانب التربوي و الثقافي و تبادل الخبرات و الثقافات و التعليم.

واقع الشراكة الأورو مغربية:

ولم تتم هذه الاتفاقية الشراكة إلا بعد مفاوضات كبيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري، و بعد مصادقة جميع برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، ونصت هذه الشراكة على:

إقامة منطقة التبادل الحر: تقوم على إلغاء التعريفة الجمركية و دخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بدون شرط مسبق، أما بما يتعلق بالمنتجات الأوروبية تدخل

[1]–المفوضية الأوروبية، **بعثة الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، العلاقات السياسية و الاقتصادية.**

[2]– **institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE–maroc.**

المغرب بدون رسوم جمركية لكنها تضل خاضعة لضريبة القيمة المضافة على المنتوجات الأوروبية.

عملت الاتحاد الأوروبي على خلق روح التعاون الاقتصادي لتقديم مساعدة لدولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية، من أجل إنجاح منطقة التجارة الحرة. حرص الإتحاد الأوروبي على تقديم التعاونات المالية إثر برنامج "ميدا1" و "ميدا2"[1] من 1995 إلى غاية 2005.

الصيد البحري المغربي: جرت الاتفاقية الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي على تقليص كمية الاصطياد و السماح للسفن تقليدية التي تستعمل آليات صيد انتقائية بالصيد، بالإضافة لاستثناء المصايد الحساسة والخاضعة لضغط قوي، والعمل بنظام التدبير بالحصص للأسماك السطحية في المنطقة الجنوبية مقابل منح المغرب تعويض مالي سنوي[2].

تتمثل المبادلات الخارجية للمغرب ب70% للاتحاد الأوروبي، حيث تتمثل صادرات المغرب في المواد الغذائية والخضر والفواكه و صناعة النسيج، و ثورة السمكية و الثورة المعدنية. أما الواردات تتمثل في المنتوجات الصناعية، وينتمي القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية بالمغرب لدول الاتحاد الأوروبي، كما يعتمد المغرب بنسبة مهمة على الاتحاد الأوروبي من حيث مداخيل السياحة وتحويلات العمال المغاربة، ويحتل الأوروبيون[3] صدارة الجالية الأجنبية بالمغرب. عملت المغرب على تحقيق نمو الاقتصاد منذ الاستقلال نسب نمو إيجابية لناتجه الداخلي، و تعد نسب جيدة، مقارنة مع إكراهات الظرفية الاقتصادية

[1]–حجيج أمال، **الاتحاد الأوروبي " كقوة معيارية في المتوسط : ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية"**، رسالة ماجيستر ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، 2012، ص195.

[2]– **Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro–méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, ibid, p9.**

[3] – **Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro–méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, janvie 2001 , p8.**

المغربية، إلا أنها تبقى جد متوسطة، إذا ما قورنت بالنسبة المرجعية 10%، التي تشكل عتبة سرعة النمو الضرورية لامتصاص المتفاوتات الاجتماعية والبطالة والنمو الديمغرافي.

الصادرات المغرب:

بلغت الصادرات حوالي 26.6 مليار دولار، و تقدر حوالي 80% و تمثلت في: نسيج و ملابس و مواد الاستهلاكية، ومواد الغذائية و فواكه ومعدن الفسفوري و منتوجات نصف مصنعة وغيرها. حيث تبلغ الصادرات لفرنسا ب19.7% وإسبانيا 21.1% أما إيطاليا 4.3% .

الواردات المغرب:

بلغت حوالي 47.1 % وتتمثل في: في المنتوجات الطاقة البترول و الغاز و غيرها من الحديد و النحاس. حيث تبلغ الواردات لفرنسا 12.4% و إسبانيا13.9% إيطاليا 5.5% أما ألمانيا قدرت ب5.8%. (شكل أعمدة بيانية)

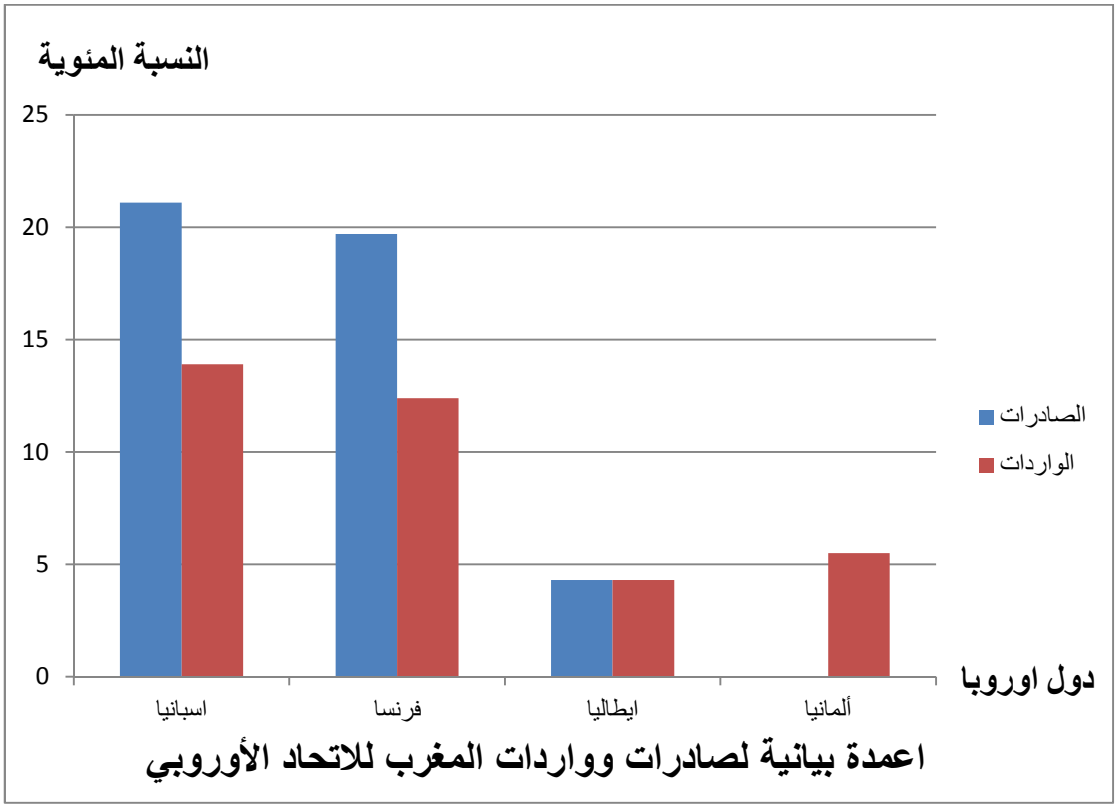

من إعداد الطالبة: **بن ظاهر نائلة.**

خلاصة

تسعى الدول الأورومغاربية(الجزائر، تونس و المغرب) على تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية عن الطريق التعاون الاقتصادي بين الضفتين المتوسطتين، بغية الوصول إلى القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، حيث أقامت الدول الأوروبية منطقة التبادل الحر في هذه الدول والعمل على تدعيم القدرة الإنتاجية، وتطوير الأسواق وتحسين العناصر الإنتاجية لتحقيق بنية الاقتصادية وخلق بيئة الاقتصادية ملائمة.

عملت الدول المغاربية على تحرير الوضع التجاري من خلال استفادة من الاستثمارات الأجنبية وتحسين الكفاءات الاقتصادية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق بيئة الاقتصادية العالمية، في إطار الشراكة الأورومتوسطية للضفة الجنوبية.

تلخص هذه الدراسة في إجابتها على مجموعة التساؤلات المطروحة، والتي تمحورت حول تأثير الشراكة الأورو متوسطية للضفة الجنوبية في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أن هذه الشراكة عرفت تطور الاقتصادي و تحرير السوق، من خلال تشكيل قدرة التنافسية على الاندماج في الإطار الاقتصاد العالمي، وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الطريفين من خلال إنشاء السوق المشتركة.

تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسية الخارجية، وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من طرف أطراف الدولية قوية تضغط بها على الأطراف أقل قوة، بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية و السياسية، فهي تعد الإطار التنظيمي لهذه العلاقات بين الدول، من أجل تحصيل مكانة الاقتصادية العالمية.

اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية جملة من المستويات الثنائية، الإقليمية، الجماعية و المتعددة الأطراف ما جعلها منبر للتعاون الاقتصادي بين الدول، لكونها تعد إحدى الآليات تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي و السياسي بين الدول.

تجتهد الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير الشراكات الاقتصادية و التعاون الاقتصادي بين الدول، بغية التفادي الدخول في الصراعات الاقتصادية وتسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.

للدبلوماسية الاقتصادية نوعين هما، دبلوماسية المساعدات الاقتصادية وتتمثل في تشجيع السياسات الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري في مجال التصدير و الاستيراد، و تقديم الإعانات المالية تتضمنها المنح و القروض و التعاون المالي و الاقتصادي و شطب الديون. أما دبلوماسية العقوبات الاقتصادية فهي تتمثل في حظر على الإعانات الاقتصادية و مقاطعتها، بالإضافة إلى فرض العقوبات الاقتصادية. فتستخدم هذه الأنواع على الهدف المراد وصول إليه و العمل على تحقيقه.

سعت الشراكة الأورو متوسطية لدول الضفة الجنوبية على تحقيق التعاون الاقتصادي للعمل على اقتصاد السوق و جذب الاستثمارات الأجنبية، بغية إعادة الهيكلة الاقتصادية لدول المغاربية (الجزائر، تونس و المغرب) لدخول في مضمار التنافس الاقتصادي العالمي، إلا أن الواقع الاقتصادي لدول الضفة المتوسطية الجنوبية اتسم ب:

_ توفر البيئة الاقتصادية التي تمتاز بالاستقرار و التميز باتساع الحجم السوق.

_الاستفادة من الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

_التميز بالقدرة التنافسية خاصة في الجانب الابتكار: توافر العلماء و المهندسين.

_ تطور الاقتصاد هذه الدول و تحسين في أداء المؤسسات.

_تعدد النشاطات التجارية ودخولها الأسواق الاقتصادية.

كما أن الواقع الاقتصادي لهذه الدول السلبيات متعددة منها:

_ التراجع الاستقرار السياسات الاقتصادية بسبب ضعف المتغيرات.

_ ضعف القطاع الخاص و قدرته على تحريك عجلة الاقتصاد، وضعف الحماية الممتلكات الفكرية.

_تراجع و الضعف أداء السوق الناتج عن ضعف الكفاءة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية.

_ الزيادة في المعدل الهجرة غير الشرعية.

_ هشاشة البنية التحتية لخطوط الهاتف و النقل و التدفق التكنولوجي.

_ انخفاض في معدلات التسجيل التعليم بأطواره و التدني الخدمات الصحية.

_ تراجع التدفقات الرؤوس الأموال و ضعف الجهاز المصرفي.

إلا أن هناك بعض العوامل قد تساعد في تطوير الواقع الاقتصادي لهذه الدول و تحسين قدرتها التنافسية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، وعليه تمت الشراكة بين هذه الدول و دول الاتحاد من أجل تحسين القدرة التنافسية و تعزيز العلاقات الاقتصادية.

بغض النظر عن العلاقات الاقتصادية بين القائمة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الضفة الجنوبية المتوسطية في إطار ما يعرف بالشراكة، فتعمق فهذه الدراسة لم يكن كافية من حيث التوقعات، هل هذه الشراكة جاءت وراء مصالح و مطامع الاتحاد الأوروبي؟ للموارد الاقتصادية لهذه، و هل كللت العلاقة بالنجاح أو الإخفاق؟، بحث نتطرق لنظرة الاستشرافية:

إيجابيات مستقبل الشراكة: رغم فشل السياسات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، إلا أن الاتحاد الأوروبي بادرة بالتنمية هذه السياسات في إطار التنمية المشتركة، حيث تعد فكرة تضامنية من أجل تعزيز القدرة التنافسية لدول الضفة المتوسطية الجنوبية.

يعد الاستثمار الأجنبي عامل في النمو الاقتصادي هذه الدول بالاستقطاب رؤوس أموال، بحيث يؤدي إلى الاعتماد المتبادل و تعزيز النشاط الاقتصادي، باعتبار أن المنطقة الأوروبية ذات قوة اقتصادية و تكنولوجية و أيضا العامل الجغرافي بقرب منطقة المتوسط للمنطقة الأوروبية.

سعي الاتحاد الأوروبي على التدعيم العلاقات الاقتصادية لدول الضفة الجنوبية من خلال الاستقرار الوضع السياسي للسياسات الخارجية و الأمنية، و العمل على إنشاء المنطقة التبادل الحرة في هذه الدول و تطوير آليات السوق، وتقديم مساعدات مالية والعمل على توسيع مجالات التعاون سواء في الاقتصاد أو السياسية أو التكنولوجيا وغيرها من مجالات.

خطة الشراكة الأورو متوسطية لضفة الجنوبية هو رد الاعتبار الاقتصادي لأوروبا و تحضير لمنافسة الاقتصادية لبعض القوة الاقتصادية العالمية.

سلبيات مستقبل الشراكة: يعتبر مشروع هذه الشراكة صفة مربحة للاتحاد الأوروبي، أما الدول الضفة المتوسطية الجنوبية فهي صفقة فاشلة نظرا لتكاليف الكبيرة التي تتحملها هذه الدول، تسعى هذه الشراكة التنمية الدول النامية خاصة من الجانب الاقتصادي وهذا ظاهريا،

أما باطنيا تسعى لخلق الأسواق الاقتصادية في هذه الدول مقابل الاستفادة من مواردها الطبيعية.

الرغم الموقع الاستراتيجي الهام لدول الجزائر، وتونس والمغرب في منطقة المتوسط، إلا أنها تعاني من اضطرابات في الوضع السياسي خاصة في الفترة الحالية، بالإضافة إلى المناخ الذي يشجع على التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي، رغم التعاون الاقتصادي لهذه الدول إلا أنها مازالت تعاني ضعف القدرة التنافسية خاصة في الاقتصاد العالمي، وتعد هذه المعيقات إنشاء المنطقة التبادل الحر في هذه الدول.

أصبح تعد هذه الشراكة عبء على الدول الضفة المتوسطية الجنوبية، من خلال الاستغلال لواقعها الاقتصادي و موارد الطبيعية و سيطرتها عليها ونهب المباشر لثرواتها، إلا أنها تعتبر الحل الوحيد في نفس الوقت لتدارك الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

قائمة المراجع

أ/ باللغة العربية:

أولا الكتب:

1. الأقداحي هشام محمود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2009).
2. الجميلي صدام مرير، **الإتحاد و دوره في النظام العالمي الجديد**، (بيروت:دار المنهل اللبناني،ط1، 2009).
3. الحاج عليا، **سياسة الدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية،2005.
4. الحمودي مأمون, **الدبلوماسية**, (حلب: دار القلم العربي،1958).
5. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، (لبنان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،جزء الرابع،)2009.
6. الليثي محمد عماد، **التبادل الدولي**،(مصر:دار النهضة العربية,2002).
7. المسافر محمود الخال،**العولمة الاقتصادية**.
8. الرشدان علي عبد الفتاح ، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2005.
9. الشامي علي حسين ،**الدبلوماسية:نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**،ط4،عمان:دار الثقافة،2009.
10. إسماعيل محمود محروس،**اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام الخاص بدراسات الجدوى الاقتصادية**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة,1997).
11. بوعشة محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، (الطبعة الاولى ، بيروت: دار الجبل2004).
12. بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد النهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**،(مصر:دار الفجر،2006).
13. دويدار محمد، **الاقتصاد الدولي**, (مصر: دار الجامعة الجديدة,1999).

14. دويلات عماد حبيب، **الدبلوماسية الاقتصادية** (اللاذقية: دار المرساة، طبعة الاولى,1996).

15. ولعلو فتح الله ،**الاقتصاد العربي والمجموعة العربية**،(دار البيضاء:دار الحداثة للنشر والتوزيع،1982).

16. حسين زينب ,عوض الله,**العلاقات الاقتصادية الدولية**,(لبنان:الدار الجامعية,1995).

حسين عمر،**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**،(مصر:الدار الفكر العربي,1998).

17. كمال محمد مصطفى، نهرو فؤاد,**صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية**.

18. كمال عمر توفيق ، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين**.

19. مجدي محمود شهاب, ناشر سوزي عدلي, **أسس العلاقات الاقتصادية**، (لبنان: منشورات الحلبي،2010).

20. محمد جاسم، **التجارة الدولية**, (الاردن: دار الزهران،2013).

21. محمد النيرب, **أصول العلاقات السعودية الأمريكية, مكتبة مدبولي**,(مصر:القاهرة,1994).

22. محمد سامي عبد الحميد،**أصول القانون الدولي العام الجماعة الدولية**،(مصر:منشأ المعارف الإسكندرية،2000).

23. ملحم علي حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**,(سوريا: مديرية المطبوعات الحلبية,2005).

24. مصباح زايد عبد الله، **الدبلوماسية**(ببيروت:دار الجبل,1999).

25. مصطفى سلامة حسين, **تسييس المنظمات الدولية**,(لبنان: دار الجامعية ,1991).

26. نافعة حسن،**الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، (لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية،2009).

27. سيد احمد عبد القادر، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**,(لبنان: معهد الإنماء العربي,1987).

28. سعيد محمد شرف صالح، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث**،(الكويت: دار الناشري,2013).

29. عبد الواحد محمد الفار ,**أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية, عالم الكتب**,(مصر: القاهرة ,بدون تاريخ).

30. فودة عزالدين ،**النظم الدبلوماسية**،(القاهرة: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع،1998).

31. فوق العادة سموحي ،**الدبلوماسية الحديثة**،(ط1،دمشق:دار اليقظة).

32. صباريني غازي حسن ، **الدبلوماسية المعاصرة**،(دراسة قانونية ،ط 3 ،عمان: دار الثقافة،2011).

33. صارم سمير، **أوروبا والعرب من حوار....إلى الشراكة**،(لبنان:دار الفكر,2000).

34. رضا هاني،**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**،(بيروت:دار المنهل،2009).

ثانيا الدوريات:

1. الطويل نسيمة،« **السياسية الجوارية وأثرها على دول الجنوب المتوسط**»,مجلة المفكر،ع08،جوان 2012.
2. «**المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا**»، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28، أغسطس/آب 2015.
3. العربي و النصير،«**مستقبل الشراكة الأورو–متوسطية**»،مجلة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية،ع17.
4. التازي عبد الهادي ، «**الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية**»، مجلة المنهل المغربية، عدد17، تونس، ماي 1970.
5. بيبرس سامية، «**الشراكة الأورو–متوسطية وحوار الثقافات**»، مجلة السياسة الدولية،ع155،جانفي 2004.

6. بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء،«**تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي – مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية–** »،مجلة البشائر الاقتصادية،(أسبوعية,الجزائر) ع04، أفريل2016.

7. حنوش زكي، «**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**»،مجلة آفاق اقتصادية،ع82سنة 2000.

8. عدالة جعغر، «**تطور السياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في المنطقة المغرب العربي**»,مجلة العلوم الاجتماعية، ع3، 19ديسمبر 2014.

9. علاوي محمد حسن ، بوروشة كريم ،«**تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**»، ع4،في 2016.

10. غانم محمد حافظ،«**الاستعمار القديم والجديد في القانون الدولي** »،مجلة السياسية الدولية،ع تشرين الاول.

ثالثا البحوث الجامعية:

1. اوناف هاجر، **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات الدول الساحل**, مذكرة ماستر(غير منشورة, المدرسة الوطنية للعليا للعلوم السياسية,2015\2016).

2. أيمن حبيبة، بوخلوط حنان، **الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي**، مذكرة ماستر(غير منشورة),كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة تبسة 2016.

3. بوجلخة شوقي ،الإقليمية الجديدة وأثرها على الاقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر_تونس 2000\2013،مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة الوادي.

4. بوزكري جمال ،**الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران 2012\2013.

5. زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية الاوروبية–المغاربية**, مذكرة ماجستير (غير منشورة)،الكلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة تلمسان، 2010\2011.
6. حمد صلاح الدين،**أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية–سوريا أنموذجا**–اطروحة دكتوراه (غير منشورة),كلية الاقتصاد ,جامعة حلب 2015.
7. كبابي كلثوم ،التنافسية والإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر ،المغرب وتونس،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة باتنة، 2007\2008.
8. مشري عبد الحميد، **الدبلوماسية الاقتصادية**, رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسيةوالاعلام2009\2010).
9. نور الدين بواركور، **أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية لدول الأعضاء–حالة التكامل الاقتصاد العربي**–,مذكرة ماجستير (غير منشورة),كلية العلوم الاقتصادية, جامعة بومرداس 2016\2017.
10. سلطاني فيروز،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية التجارية، جامعة بسكرة 2012\2013.
11. شويحنة سهى، **الدبلوماسية الاقتصادية**(مذكرة ماجستير غير منشورة ,كلية الحقوق"جامعةحلب"سوريا،2013).
12. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية حالة دول المغرب العربي**,أطروحة دكتوراه(غير منشورة),كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر 2004.

رابعا المراجع غير منشورة:

1. **الاتفاقية الشراكة العربية الأوروبية**, دعوة تونسية، في 25_26 جوان 2002.

2. صبري اسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاحوال والنظريات**،الكويت:مطبوعات,1971،ص275.

3. صندوق النقد العربي،**التقرير العربي الموحد**، 2007.

خامسا المواقع الإليكترونية :

1_ http://lib-diplomatic.blogspot.com\2012\03\blog-post19.com.
محمد مطهر عشبي,سعادة السفير, **ملخص الدبلوماسية الاقتصادية**،في (2019\03\03).
2_http ://eupolcopps.eu/ar/content/ ، في (2019-2\02\28)
3_ https ://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu/. (2019\04\01)في
4-https ://www.almrsal.com/post/283507. (2019\03\23) في
5-https ://www.aljazeera.net/news/international/2009/7/2/.(2019\03|23) في
6_https ://www.marefa.org.
اقتصاد الجزائر،في (2019\04\02)
7_https ://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-09-2011/448-gmail-com-elfetni-aziza(2019\04\25_ في.
8_https ://jilrc.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-/ :في.
(2019\04\19)
9_https ://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia#2019\05\23:في
10_www.europa.eu /délégations/tunisia /index fr.(2019\05\02) في
المفوضية الأوروبية في تونس،
11_http ://www.apia.com.tn/ar/.
الإطار الاقتصادي في تونس في (2019\05\02).
12_www.commerce.gov.tn/fr/union-européeme. Texte de l'accord d'association Tunisie-EU.(2019\05\05) في
13_https ://jilrc.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-/ في.
.(2019\05\22)

ب الكتب الأجنبية:

BOOKS:

1. Alphonse Rivier،**principes du droit des gens** ،1 éd،arthur rousseau édireur 1896.
2. André VIAGARIE, la mer et la géostratégie des nations, paris économica et isc.
3. Corneliu MUNTEANU ،**The impact of economic diplomacy over national economic security**، Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova.

4. Francis, sempa‹ **US National security doctrines Historically reiewed‹** American Diplomacy,2003.
5. guy carron de la carriere,**la diplomatie économique:le diplomate et le marché ,(**paris:economica,1998.
6. H.G.MANNUR, **International Economics,Vikas publishing**,(House PVT LTD,second edition),1996.
7. Jeune Afrique, Que cherche le Maroc en l'Afrique ?53èannée, n° 2731.
8. Michel Sapin ,"**la séciruté collective par la diplomatie économique ",revu géoéconomique**˚56,édiction Choiseul,(hiver2010-2011.
9. Nicholas Bayne,Stephen Woolcock,. , **The New Economic Diplomacy: Decision-making and** Negotiation **International Economic Relations,...**Ashgate Publishing.
10. Omar Kabaj, le modèle marocain de coopération Sud-sud, le matin 17 mars 2008. op-cit.
11. Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou‹ **Economic Diplomacy in National Security / Procedia Economics and Finance 19** (2015).
12. Tim Niblok and Rodncy Wilson; **The Political Economic of The Middle East [international economie relations]** Edward Elgar Publishing LTD 1999.
13. unctad‹**examen de la politique de l 'invertissement Algérie‹**Genéve:Nations Unies‹decembre2003.

INSTITUT:

1. **Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE- maroc.**
2. **Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro-méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, ibid.**
3. **Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro-méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, janvie 2001.**

قائمة الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني لصادرات وواردات الجزائر 2000-2010	71
02	منحنى بياني لصادرات وواردات تونس 2000-2010	78
03	أعمدة بيانية لصادرات وواردات المغرب للاتحاد الأوروبي	83

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الاقتصاد الجزائري 1980_ 2017.	66
02	جدول واردات الجزائر 2000- 2010.	70
03	جدول صادرات الجزائر 2000- 2010.	70
04	جدول صادرات تونس 2000- 2010.	77
05	جدول واردات تونس 2000- 2010.	78
06	جدول الميزان التجاري -تونس- 2000- 2013.	78

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

إهداء.....

شكر وعرفان.....

مقدمة..... أ – ط

الفصل الاول :الممارسة الدبلوماسية: نظرة اقتصادية..... 10

المبحث الاول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية..... 11

المطلب الاول: تعريف الدبلوماسية..... 11

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية..... 15

المطلب الثالث: نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية..... 18

المبحث الثاني: الاطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية..... 22

المطلب الاول: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية..... 22

المطلب الثاني: اساليب الدبلوماسية الاقتصادية..... 24

المطلب الثالث: نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية..... 27

المبحث الثالث: الترغيب والترهيب للدبلوماسية الاقتصادية..... 31

المطلب الاول: أدوات ترغيب دبلوماسية الاقتصادية..... 31

المطلب الثاني: ادوات ترهيب الدبلوماسية الاقتصادية..... 34

الفصل الثاني: ملامح الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية تجاه دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)..... 37

المبحث الاول :الاتحاد الاوروبي..... 38

المطلب الاول :نشأة وتأسيس الاتحاد الاوروبي..... 38

المطلب الثاني: تعريف بسياسة الجوار الاوروبية والاورو متوسطية..... 41

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي..... 47
المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي..... 47
المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي..... 50
المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لدول الشمال افريقيا..... 53
المطلب الاول: العلاقات الاقتصادية لدول شمال افريقيا..... 53
المطلب الثاني: السمات الدبلوماسية الاقتصادية لدول شمال افريقيا..... 57
الفصل الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية الاورو متوسطية
(الجزائر، تونس والمغرب)..... 61
المبحث الاول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية..... 62
المطلب الاول: الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية..... 62
المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو جزائرية..... 68
المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية التونسية..... 72
المطلب الاول: تونس في الدبلوماسية الاقتصادية..... 72
المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو تونسية..... 76
المبحث الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية..... 79
المطلب الاول: المغربية في الدبلوماسية الاقتصادية..... 79
المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الاورو مغربية..... 81
خاتمة..... 86
قائمة الأشكال..... 91
قائمة الجداول..... 92
قائمة المراجع..... 94
فهرس المحتويات.....

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الدبلوماسية الاقتصادية للدول الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)، باعتبار أن العلاقات الاقتصادية السياسية لها دور في التعاون بين دول، حيث شهدت الدبلوماسية الاقتصادية سلسلة من تطورات وجملة من المفاهيم توضح من خلالها دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية، لكونها تقوم على مستويات وأساليب وأدوات من أجل الممارسة الدبلوماسية في الجانب الاقتصادي اهتم الإتحاد الأوروبي بالوضع الاقتصادي الجزائري، التونسي والمغربي، لكونه يتمحور في ضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في ظل الممارسة الدبلوماسية للعلاقات الاقتصادية بين الضفتين، حيث سعت إلى إقامة الشراكة الأورومتوسطية لضفة الجنوبية، من أجل إنشاء المنطقة التبادل الحر والعمل على اقتصاد السوق في الظل التعاون الاقتصادي، والقدرة على منافسة الاقتصادية العالمية من أجل تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الشراكة الأورومتوسطية.

Abstract

This study deals with the economic diplomacy of the eu(european union) and north african countries (Algeria ،Tunisia، Morocco)،considering that this economic-political relation has a signifciant role in maintaining this inter-state cooperation، nevertheless، this economic diplomacy has seen a series of developements and a range of concepts that explains the role of this diplomacy in preserving international relations، because this kind of relations are based on levels، methods and tools in order to exercise diplomacy on the economic aspect.

The european union was interested in the economic situation of Algeria، Tunisia، Morocco، as it is concentrared in the southern bank of the mediterranean in the diplomatic practice of economic relations between the two shores، where it sought to establish the euro-mediternean partnership for the southern bank and in order to establish، a free trade zone and work on a market economy thogether with economic cooperation and to preserve the ability، to continue the global economic compitition to achieve real economic diplomay.

Keywords: Economic Diplomacy، Euro-Mediterranean Partnership.